المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد الرابع عشر
الأحـد 06 سبتمبر 2026
24 ربيـــع الأول 1448 هـ

1.48 مليار دولار صادرات البحرين إلى السعودية في النصف الأول

سيتي سكيب البحرين 2026 يعرض عقارات بنحو 10 مليار دولار

75.7 مليون سائح أنفقوا 131.9 مليار دولار في الخليج خلال 2025

دول الخليج تتصدر عالمياً في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي

أموال العراق خارج المصارف.. والتعاملات مع إيران تحت الرقابة

"شبيه الجبنة" في البحرين.. سعر أقل يغيّر شكل المنافسة

قراءة في التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

ملف العدد

رفيق النايض..

من بنك بحريني إلى مجموعة مالية بـ23 مليار دولار

من البحرين..
إلى اقتصاد عربي يستعيد حضوره

في هذا العدد من **المنصة الاقتصادية** تتقاطع أمامنا حكايات مختلفة، لكنها تلتقي عند معنى واحد: **القدرة على التغيير والعودة والانطلاق من جديد.**

نبدأ من البحرين، حيث نخصص ملف العدد **للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك السلام رفيق النايض**، الذي ارتبط اسمه خلال السنوات الأخيرة بتحول واضح في مسيرة البنك، ليس فقط في نمو **الأصول والأرباح**، وإنما في **فلسفة الإدارة وبناء المؤسسة.**

منذ توليه القيادة عام 2018، دفع النايض باتجاه إعادة تموضع بنك السلام من خلال **الاستحواذات**، ورفع **الكفاءة التشغيلية**، **والاستثمار في التكنولوجيا**، **والتوسع الإقليمي**.

لكن اللافت في تجربته هو التغيير في **ثقافة الإدارة**، والانتقال إلى بيئة تسمح بالنقاش والاختلاف و**"المواجهة الصحية"**، انطلاقاً من أن المؤسسة القوية لا يصنعها من يوافقون دائماً، بل من يفكرون ويسألون ويتحملون المسؤولية.

ومن البحرين ننتقل إلى **سوريا والعراق**، حيث يعود الاقتصاد بقوة إلى واجهة المشهد بعد سنوات ارتبطت فيها أخبار البلدين بالحرب والحصار والأزمات.

اليوم تتقدم لغة الاستثمار وإعادة الإعمار والمشروعات والبنية التحتية، في مؤشر على مرحلة جديدة، رغم ضخامة التحديات التي لا تزال قائمة.

وربما تلخص هذه التحولات أيضاً رسالة **المنصة الاقتصادية**. فقد بدأنا من **مملكة البحرين**، ونعتز بأنها بيتنا ومنطلقنا وهويتنا، لكننا لم نضع منذ البداية **حدوداً جغرافية** لطموحنا الإعلامي.

من **البحرين** انطلقنا، وفي سماء **الخليج والعالم العربي** حلقنا، بلا حدود أو حواجز؛ نبحث عن القصة الاقتصادية أينما كانت، ونقرأ ما وراء الأرقام، ونواكب التحولات التي تعيد رسم مستقبل المنطقة.

موسى عساف

من البحرين انطلقنا، وفي سماء الخليج والعالم العربي حلقنا، بلا حدود أو حواجز؛ نبحث عن القصة الاقتصادية، ونواكب التحولات التي تعيد رسم مستقبل المنطقة

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net

+973 3662 2618

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- **تقرير خاص: رفيق النايض**
- من بنك بحريني إلى مجموعة مالية بـ23 مليار دولار

10 أخبـــــار

- البحرين تستضيف أول معرض ومنتدى "صنع في الخليج"
- 1.48 مليار دولار صادرات البحرين إلى السعودية في النصف الأول
- اختيار خبراء جوائز الابتكار الرقمي للقطاع المصرفي في البحرين
- الحكومة المصرية تنفي نقل ملكية قناة السويس مقابل الديون
- "منتدى الرياض الاقتصادي" يناقش عوائد إكسبو وكأس العالم
- البطالة في الأردن تتراجع إلى 16.1% خلال الربع الثاني
- فروع بنك مصر في الإمارات تواصل أعمالها بصورة طبيعية
- سوريا تستهدف أسواقًا جديدة لزيادة الصادرات
- 70 مليار دولار تنتظر أصحابها في أميركا

19 أسواق المال

- أرباح البنوك السعودية ترتفع إلى 62.5 مليار ريال في 7 أشهر
- ودائع القطاع الخاص في عُمان ترتفع إلى 19.37 مليار ريال
- "قطر للتنمية" يمول الشركات بنحو ملياري ريال
- السعودية تجمع 3.25 مليار دولار من صكوك دولية
- أرباح شركات التأمين السعودية ترتفع إلى 1.5 مليار ريال
- أموال العراق خارج المصارف.. والتعاملات مع إيران تحت الرقابة

23 تكنولوجيا

- "بنفت" تربط المعلومات الائتمانية بين البحرين وعُمان
- "ليب 2026" ينطلق باستثمارات تتجاوز 15 مليار دولار
- دول الخليج تتصدر المشهد العالمي في الذكاء الاصطناعي

28 عقارات

- سيتي سكيب البحرين يعرض مشاريع عقارية بنحو 10 مليار دولار
- تملك المساكن في السعودية يرتفع إلى 66.24%

خاص / "شبيه الجبنة" في البحرين.. سعر أقل يغيّر شكل المنافسة 29

31 سياحة وسفر

- 75.7 مليون سائح أنفقوا 131.9 مليار دولار في الخليج خلال 2025
- مطار الملكة علياء يقترب من مليون مسافر في يوليو

38 ريادة أعمال

- «Cogman» تتصدر جولات «ستارت أب بحرين»
- «سِناد» تختتم النسخة الثانية من برنامج «Horizons»

41 آراء اقتصادية **42 أخبار الشركات**

قريبـــــــــاً
المنصة الاقتصادية
بهويتها الجديدة

INSIGHT. ANALYSIS. IMPACT.

بنك السلام.. قصة تختصرها الأرقام

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

قاد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك السلام واحدة من أبرز عمليات التحول في القطاع المصرفي البحريني؛ من إعادة بناء نموذج الأعمال والاستحواذات الكبرى، إلى التوسع الإقليمي وإدارة الأصول والذكاء الاصطناعي.. والهدف المقبل: مجموعة مالية إقليمية تتجاوز حدود البحرين

حين تولى رفيق النايض قيادة بنك السلام في عام 2018، لم يكن البنك يبدأ من الصفر. كان مؤسسة مصرفية إسلامية لها حضورها في السوق البحرينية، وسبق لها تنفيذ عمليات استحواذ مهمة. لكن ما حدث خلال السنوات التالية تجاوز مفهوم النمو التقليدي لبنك قائم، ليصبح أقرب إلى إعادة بناء موقع المؤسسة وحجمها وطبيعة أعمالها وطموحاتها.

الأرقام تختصر جانباً من القصة. فقد ارتفعت أصول المجموعة من نحو 1.7 مليار دينار بحريني في نهاية 2018 إلى 8.6 مليار دينار، أي نحو 22.8 مليار دولار، بنهاية يونيو 2026. وفي النصف الأول من العام الجاري، سجل البنك أعلى أرباح نصف سنوية في تاريخه، بعدما ارتفع صافي الربح العائد إلى المساهمين بنسبة 23.8% إلى 46.3 مليون دينار (122.8 مليون دولار.

لكن قراءة تجربة النايض بالأرقام وحدها لا تفسر ما حدث. فخلف القفزة في الأصول والأرباح سلسلة من القرارات المتعلقة بالاستحواذ، وإدارة رأس المال، وإعادة تشكيل ثقافة المؤسسة، والتحول الرقمي، والتوسع خارج البحرين.

وهذا تحديداً ما يجعل قصة رفيق النايض مختلفة: الرجل لم يتعامل مع بنك السلام باعتباره بنكاً يحتاج إلى أن يكبر فقط، بل باعتباره منصة مالية يمكن إعادة تصميمها.

مصرفي بخبرة تتجاوز ثلاثة عقود

يحمل النايض معه خبرة تزيد على 32 عاماً في الخدمات المالية وقطاعات دولية أخرى. وهو حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وماجستير في المالية من جامعة ويبستر في جنيف.

وقبل انتقاله إلى بنك السلام، شغل مناصب قيادية في دويتشه بنك، من بينها نائب رئيس مجلس الإدارة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى جانب مناصب إقليمية وتنفيذية في الإمارات ومركز دبي المالي العالمي، كما تولى في مرحلة سابقة منصب الرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الليبية للاستثمار.

هذه الخلفية الدولية تركت بصمتها على أسلوبه الإداري. فالنايض يلخص أحد أهم الدروس التي حملها معه خلال مسيرته في فكرة بسيطة: الطموح والانضباط ليسا متعارضين.

وفي 2026، دخل النايض قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى 100 رئيس تنفيذي في المنطقة محتلاً المركز 85، في قائمة ضمت 30 اسماً من قطاعي البنوك والخدمات المالية، وهو القطاع الأكثر تمثيلاً فيها.

ثلاث مراحل صنعت التحول

يمكن تقسيم رحلة بنك السلام تحت قيادة النايض إلى ثلاث مراحل.

الأولى، بين 2018 و2021، ركزت على الإصلاح الهيكلي والتشغيلي وإعادة تحديد الأولويات. والثانية، بين 2021 و2024، نقلت البنك إلى مرحلة التوسع في الميزانية والاستحواذات. أما الثالثة، الممتدة من 2025 إلى 2027، فتتمحور حول رفع الكفاءة والربحية والذكاء الاصطناعي والرقمنة وتنويع مصادر الدخل.

وفي قلب هذه الرحلة جاءت الاستحواذات.

فإلى جانب الاستحواذات السابقة على البنك البحريني السعودي وBMI، توسع بنك السلام عبر الاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، ثم بيت التمويل الكويتي–البحرين، إلى جانب تعزيز حضوره في بنك السلام الجزائر.

ويقدر النايض الأصول المجمعة للاستحواذات على BMI والبنك البحريني السعودي وأعمال الإثمار للأفراد وبيت التمويل الكويتي–البحرين بنحو 11 مليار دولار.

لكن فلسفة الاستحواذ لديه لا تقوم على الحجم وحده. فكل صفقة، وفق رؤيته، يجب أن تضيف قدرة جديدة: عملاء، أو سوقاً، أو تقنية، أو كفاءة تشغيلية، أو منصة تمهد للخطوة التالية.

> بنك السلام.. 20 عاماً على التأسيس والعقد الثالث يبدأ بطموح أكبر

23 مليار دولار.. ولكن الربحية أهم

بحلول يونيو 2026، وصلت أصول بنك السلام إلى 8.60 مليار دينار (22.82 مليار دولار)، بزيادة 6.8% منذ نهاية 2025، فيما بلغت المحفظة التمويلية 4.07 مليار دينار، وارتفعت ودائع العملاء إلى 5.65 مليار دينار، أي نحو 15 مليار دولار. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 23.6%.

الأكثر دلالة أن النمو في الحجم ترافق مع تحسن في الربحية والكفاءة. فقد ارتفع الدخل التشغيلي في النصف الأول 10.6% إلى 329.6 مليون دولار، بينما انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 44.1%.

وتكشف إحدى التفاصيل الصغيرة كثيراً عن فلسفة النايض في الإدارة. فقد أدى تعديل طريقة إرسال الرسائل النصية المتعلقة بالمعاملات المصرفية واختصارها إلى توفير أكثر من مليون دولار سنوياً، بحسب ما أوضحه في حواره الصحفي. الفكرة هنا ليست المليون دولار بحد ذاته، وإنما البحث عن الكفاءة حتى في التفاصيل التي قد تبدو هامشية.

من الاستحواذ إلى صناعة منافس

ربما يكون أحد أكثر مواقف النايض إثارة للاهتمام دعمه مشروع اندماج بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت، رغم أن الكيان الناتج يمكن أن يصبح منافساً أكثر قوة لبنك السلام.

وباعتبار بنك السلام مساهماً رئيسياً في بنك البحرين والكويت، قال النايض إن البنك كان من أوائل الداعمين للخطوة، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية والشرعية والتقييم العادل.

بالنسبة إليه، المنافسة القوية ليست خطراً يجب تعطيله، بل قوة تدفع المؤسسات إلى الابتكار وتحسين الأداء.

وهي رؤية تكشف تحولاً مهماً في موقع بنك السلام نفسه: من مؤسسة تسعى للحاق بالمنافسين، إلى مؤسسة ترى أنها أصبحت قادرة على المنافسة والمشاركة في إعادة تشكيل السوق في الوقت ذاته.

ما بعد البنك

القصة الأهم في المرحلة المقبلة قد لا تكون داخل البنك التقليدي أصلاً.

فالمجموعة تتوسع باتجاه نموذج مالي أكثر تنوعاً يجمع الخدمات المصرفية وإدارة الأصول والاستثمار والتكافل. ومن أبرز أدوات هذا التحول شركة ASB Capital، التي تأسست في مركز دبي المالي العالمي لتكون ذراعاً لإدارة الأصول والاستثمارات والوصول إلى أسواق أوسع.

ومن منتجاتها اللافتة صندوق XASB المتداول والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، والذي أُطلق بالتعاون مع Xtrackers التابعة لـDWS وأُدرج في بورصة لندن، بما يفتح للمستثمرين نافذة على محفظة واسعة من الصكوك.

وتنسجم هذه الخطوة مع رؤية أوسع لدى النايض لمستقبل التمويل الإسلامي: صناعة تستطيع تجاوز حدود الأسواق المحلية إذا نجحت في معالجة اختلاف الأطر التنظيمية والتفسيرات الشرعية وتحويل المنتجات الإسلامية إلى أدوات استثمارية قابلة للتوسع دولياً.

النايض: الوقت في الصفقات أصل لا يجب إهداره

الذكاء الاصطناعي.. المرحلة التالية

يرى النايض أن مستقبل القطاع المالي البحريني ستشكله ثلاث قوى مترابطة: التحول التكنولوجي، وتطور التشريعات والرقابة، وارتفاع توقعات الجيل الجديد من العملاء. ولا ينظر إليها باعتبارها تهديدات، وإنما فرصاً لإعادة تصميم العمل المصرفي.

ولهذا تتجه الاستثمارات إلى توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في العمليات المصرفية وإدارة الثروات والمخاطر والامتثال وتحليل البيانات، إلى جانب تطوير الرحلات الرقمية للعملاء.

والفكرة هنا تتجاوز إطلاق تطبيق جديد أو رقمنة خدمة قائمة؛ الهدف هو بناء مؤسسة تستطيع النمو دون أن ترتفع تكلفتها بالوتيرة نفسها.

دور في صناعة المستقبل

وهنا ربما تكمن قصة العدد الرابع عشر من «المنصة الاقتصادية».

فهي ليست قصة رئيس تنفيذي رفع الأصول أو الأرباح فحسب، ولا قصة بنك نجح في تنفيذ سلسلة من الاستحواذات. إنها تجربة في كيف يمكن لمؤسسة مالية بحرينية أن تعيد تعريف حجمها ودورها وحدود السوق التي تعمل فيها.

رفيق النايض لا يخفي أن الطموح يتجاوز البحرين. لكنه في الوقت ذاته يربط هذا الطموح بالانضباط، والربحية، والحوكمة، والقدرة على التنفيذ.

وبعد أعوام من بداية رحلة التحول، انتقل السؤال من: إلى أي حجم يستطيع بنك السلام أن يصل؟ إلى سؤال أكثر أهمية: هل يستطيع أن يتحول من بنك كبير في البحرين إلى مجموعة مالية مؤثرة إقليمياً؟

النايض حسم وجهته بكلمات واضحة: «لا نريد أن نكون مجرد مشارك في المشهد المالي للمنطقة، بل نعتزم أن نؤدي دوراً أساسياً في فصله المقبل».

الرهان على العقد الثالث

يدخل بنك السلام عامه العشرين وقد أصبح مختلفاً جذرياً عن البنك الذي تسلمه النايض في 2018. وفي أحدث توصيف لمسار المجموعة، أشارت فوربس الشرق الأوسط إلى أن أصول البنك وصلت إلى 22.8 مليار دولار، وأن المرحلة المقبلة تستهدف بناء مجموعة مالية إقليمية متنوعة تمتد عبر الخدمات المصرفية وإدارة الثروات والتأمين.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com

الصناعة التحويلية تسهم بـ15.1% من اقتصاد المملكة

البحرين تستضيف أول معرض ومنتدى "صنع في الخليج"

المنامة - المنصة الاقتصادية

تستعد مملكة البحرين لاستضافة النسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026» خلال الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر في مركز البحرين العالمي للمعارض، برعاية سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وبمشاركة مسؤولين ورؤساء تنفيذيين ومصنعين ومستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي.

ويأتي الحدث ضمن المبادرات التي أقرها قادة دول مجلس التعاون خلال القمة الخليجية التي استضافتها البحرين في ديسمبر 2025، بهدف تعزيز التكامل الصناعي الخليجي وترسيخ مفهوم المنتج الخليجي الموحد وفتح آفاق جديدة للتجارة والاستثمار بين دول المجلس.

وتبرز استضافة المنتدى في وقت تمثل فيه الصناعة التحويلية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد البحريني، إذ بلغت مساهمتها 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2025، لتحتل المرتبة الثانية بين أكبر القطاعات المساهمة في الاقتصاد الوطني.

وشكلت الأنشطة غير النفطية 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين خلال العام ذاته، فيما سجل قطاع الصناعة التحويلية نموًا سنويًا بلغ 3.7%.

وتتفوق مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد البحريني على متوسط دول مجلس التعاون، الذي بلغ 13.13% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي في 2025، ما يعكس الوزن المتقدم للقطاع ضمن هيكل الاقتصاد الوطني.

وتشارك في المعرض مجموعة من الشركات والمصانع البحرينية العاملة في قطاعات الألمنيوم والمعادن، والحديد والصلب، والطاقة، والصناعات البحرية والهندسية، والكابلات والمنتجات النحاسية، والمواد المركبة والصناعات الغذائية والمنسوجات والمجوهرات والعطور والمنتجات الاستهلاكية.

وستعرض الشركات منتجاتها وحلولها وقدراتها التصنيعية أمام المستثمرين والمشترين والشركاء من دول الخليج وخارجها، بما يفتح المجال أمام شراكات صناعية جديدة وتوسيع أسواق الصادرات البحرينية.

كما يشمل الحدث مجالات التصميم وتطوير المنتجات والجودة وسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية والبحث والتطوير والابتكار الصناعي.

وقال الوكيل المساعد لتنمية الصناعة بوزارة الصناعة والتجارة، الدكتور خالد العلوي، إن مشاركة الشركات والمصانع البحرينية تعكس تنوع القدرات الصناعية الوطنية، مشيرًا إلى أن المنتدى يستهدف بناء الشراكات وفتح أسواق جديدة أمام الصناعة الخليجية.

ويجمع «صنع في الخليج 2026» بين الحوار الاستراتيجي والمعرض الصناعي واجتماعات الأعمال الثنائية، بما يوفر منصة لتعزيز التعاون بين المصنعين والمستثمرين والموردين والشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم حضور المنتجات الخليجية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

صادرات البحرين إلى السعودية تقفز إلى 1.48 مليار دولار في النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

ارتفعت صادرات البحرين إلى السعودية بنسبة 21% خلال النصف الأول من 2026، لتصل إلى 1.48 مليار دولار (5.54 مليار ريال سعودي)، ما وضع المملكة في المرتبة الثانية بين دول مجلس التعاون من حيث قيمة السلع المصدرة إلى السوق السعودية، بعد الإمارات.

وتكشف بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية عن نمو لافت في حركة التجارة بين البحرين والسعودية، إذ ارتفع العجز التجاري السعودي مع البحرين بنسبة 4,760% ليصل إلى 607.81 مليون دولار (2.28 مليار ريال سعودي)، ما يعني أن قيمة واردات السعودية من البحرين تجاوزت صادراتها غير البترولية إليها بفارق كبير خلال الفترة.

وبالاستناد إلى قيمة واردات السعودية من البحرين البالغة 1.48 مليار دولار، والعجز التجاري السعودي مع المملكة البالغ 607.81 مليون دولار، فإن صادرات السعودية غير البترولية إلى البحرين تقدر بنحو 872 مليون دولار خلال النصف الأول من 2026.

وبذلك يصل حجم التبادل التجاري غير البترولي بين البحرين والسعودية إلى نحو 2.35 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وتبرز هذه الأرقام قوة تدفقات السلع البحرينية إلى السوق السعودية، إذ جاءت البحرين ثاني أكبر مصدر خليجي للسعودية، بحصة تقارب 13% من إجمالي واردات المملكة من دول مجلس التعاون البالغة 11.37 مليار دولار.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون، ارتفعت صادرات السعودية غير البترولية إلى دول الخليج بنسبة 8.34% إلى 17.88 مليار دولار خلال النصف الأول، فيما زادت وارداتها منها 6.8% إلى 11.37 مليار دولار.

وبلغ إجمالي التبادل التجاري غير البترولي بين السعودية ودول مجلس التعاون 32.64 مليار دولار (122.42 مليار ريال سعودي)، بانخفاض طفيف نسبته 0.9% مقارنة بالفترة نفسها من 2025.

وسجل الميزان التجاري غير البترولي للسعودية مع دول الخليج فائضًا بقيمة 6.55 مليار دولار، بارتفاع 12.05% على أساس سنوي، في حين شكلت البحرين حالة مختلفة مع تسجيل السعودية عجزًا تجاريًا لصالحها بقيمة 607.81 مليون دولار.

وتأتي هذه المؤشرات في ظل تنامي الترابط التجاري واللوجستي بين البحرين والسعودية، وأهمية السوق السعودية كإحدى الوجهات الرئيسية للسلع والتجارة البحرينية.

البحرين تعزز جاهزية القطاع المالي لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي السيبرانية

المنامة - المنصة الاقتصادية

نظم مصرف البحرين المركزي والمركز الوطني للأمن السيبراني، فعالية متخصصة للعاملين في قطاع الخدمات المالية، ركزت على أمن البيانات في عصر الذكاء الاصطناعي، مع تسارع التحول الرقمي وتزايد المخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات الناشئة.

وهدفت الفعالية إلى رفع مستوى الجاهزية السيبرانية في القطاع المالي وتعزيز الممارسات الآمنة لحماية البيانات والأنظمة، إلى جانب تطوير قدرة العاملين على التعامل مع التهديدات السيبرانية المتغيرة.

وقالت جواهر جاسم الخاجة، مدير إدارة التوعية والتدريب السيبراني بالمركز الوطني للأمن السيبراني، إن التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالتوازي مع تطور التهديدات الإلكترونية، يزيد الحاجة إلى رفع الوعي وتشجيع الاستخدام المسؤول للتقنيات الناشئة، مشيرة إلى أهمية تطوير مبادرات تراعي طبيعة كل قطاع والمخاطر المرتبطة ببيئته.

من جانبها، أكدت أمينة يوسف المدني، مدير إدارة الاتصال والعلاقات الدولية بمصرف البحرين المركزي، أن التطور المتواصل في الخدمات والتقنيات الرقمية يصاحبه ظهور مخاطر وتحديات جديدة، ما يجعل رفع جاهزية العاملين في القطاع المالي جزءاً أساسياً من تعزيز أمن المنظومة المالية الرقمية.

وركزت الفعالية على المخاطر السيبرانية المرتبطة بقطاع الخدمات المالية، ودور العنصر البشري في حماية البيانات والأنظمة، إلى جانب الاستخدامات والتوجهات الحديثة للذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني.

وتضمنت محاضرتين متخصصتين؛ تناولت الأولى دور العنصر البشري في تعزيز الأمن السيبراني في العصر الرقمي، وقدمها مستشار الأمن السيبراني علي بشارة، فيما تناولت الثانية الذكاء الاصطناعي وأحدث توجهاته في الأمن السيبراني، وقدمها أمين التاجر، الرئيس التنفيذي لشركة «إنفينيت وير».

اختيار خبراء جوائز الابتكار الرقمي للقطاع المصرفي في البحرين

أعلنت جمعية مصارف البحرين تشكيل لجنة التحكيم المستقلة للنسخة الثانية من جوائز الابتكار الرقمي 2026، والتي تضم أربعة خبراء في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والحوكمة والتكنولوجيا المالية، تمهيداً لاختيار أبرز الحلول المبتكرة في قطاع الخدمات المالية.

وتضم اللجنة نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والحوكمة في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الدكتور خالد أحمد المطوع، والمؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Connectology، الدكتورة آنا بارجاسيتش، والمستشار الأولى لدى «ماكنزي آند كومباني»، تي بانرمان، والمستشار الأولى لدى مجموعة بوسطن الاستشارية، البروفيسور تيك يوتشيا، على أن تتولى تقييم المشاركات بصورة مستقلة عن اللجنة التنظيمية للجوائز.

ويرتكز التقييم على مجموعة من المعايير، أبرزها مدى ارتباط الابتكار باحتياجات العملاء، وأهمية التحدي الذي يعالجه، وجودة التنفيذ، والقدرة على تحقيق نتائج عملية قابلة للقياس.

وقالت زيبا عسكر، الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين، إن تنوع الخبرات الوطنية والدولية في لجنة التحكيم من شأنه تعزيز موضوعية التقييم وتحديد الابتكارات القادرة على تقديم قيمة حقيقية للعملاء والسوق وإحداث أثر ملموس في الخدمات المالية.

وتتنافس المشاركات على ثلاث فئات هي: الابتكار الرقمي لخدمة الأفراد، والابتكار الرقمي لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار الرقمي لخدمة الشركات.

ومن المقرر إعلان الفائزين وتوزيع الجوائز في 8 أكتوبر 2026، ضمن الفعاليات الختامية لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، الذي يجمع قادة القطاع وصناع القرار لمناقشة التحولات والفرص التي تعيد تشكيل صناعة الخدمات المالية.

الحكومة المصرية تنفي نقل ملكية قناة السويس مقابل تسوية الديون

أكد مجلس الوزراء المصري أن ما يتم تداوله بشأن نقل ملكية بعض الأصول المملوكة للدولة، ومن بينها قناة السويس، إلى البنك المركزي مقابل تسوية جانب من المديونية المحلية للحكومة، لا يمثل توجهًا أو مقترحًا تتبناه الدولة.

وأوضح المجلس أن الطرح المتداول يعبر عن رؤية شخصية لصاحبه، مشيرًا إلى أن أفكار مقايضة الأصول العامة بالمديونية المحلية سبق أن خضعت للدراسة والتقييم من الجهات المختصة، وانتهت إلى عدم ملاءمة تطبيقها وعدم إدراجها ضمن آليات إدارة الدين العام.

وشدد مجلس الوزراء على أن قناة السويس ليست محلًا لأي مقترح لمقايضتها أو رهنها أو نقل ملكيتها مقابل مديونيات، مؤكدًا أنها مرفق عام استراتيجي يرتبط مباشرة بالأمن القومي والسيادة المصرية، فضلًا عن دورها في الاقتصاد الوطني والتجارة العالمية.

وأشار إلى أن نقل الأصول والمديونيات بين جهات الدولة لا يؤدي في حد ذاته إلى خفض إجمالي التزامات الدولة، موضحًا أن معالجة الدين العام تتطلب التعامل بصورة متكاملة مع هيكل الدين وتكلفة خدمته والسيولة المحلية وانعكاساتها على السياستين المالية والنقدية.

كما أوضحت الحكومة أن تسوية المديونيات التاريخية للهيئة الوطنية للإعلام تجاه بنك الاستثمار القومي تمثل معالجة مالية ومؤسسية لحالة محددة، ولا يمكن اعتبارها نموذجًا عامًا لإدارة الدين الحكومي.

وأكد مجلس الوزراء أن استراتيجية الحكومة لإدارة وخفض الدين ترتكز على تحسين مؤشرات المالية العامة وتحقيق فوائض أولية مستدامة وزيادة موارد الدولة ورفع كفاءة الإنفاق، إلى جانب إطالة آجال الدين وخفض تكلفة خدمته.

وتشمل الاستراتيجية كذلك تعظيم عوائد الأصول الحكومية من خلال سياسة ملكية الدولة وبرامج الطروحات والشراكة مع القطاع الخاص.

وجاء البيان ردًا على تصور طرحه مستشار رئيس مجلس الوزراء المصري حسن هيكل تحت مسمى «المقايضة الكبرى»، اقترح فيه تطبيق نموذج لمقايضة جزء من أصول الدولة ونقل الدين إلى البنك المركزي، مستندًا إلى تجربة تسوية ديون الهيئة الوطنية للإعلام.

وأكدت الحكومة ضرورة التمييز بين الآراء والاجتهادات الاقتصادية التي يطرحها الخبراء والشخصيات العامة وبين السياسات والمواقف الرسمية للدولة.

"منتدى الرياض الاقتصادي" يناقش تعظيم عوائد إكسبو 2030 وكأس العالم 2034

يناقش منتدى الرياض الاقتصادي في دورته الثانية عشرة، المقرر عقدها خلال الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2026، خمس دراسات متخصصة تتناول ملفات اقتصادية وتنموية، تشمل الذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي واقتصاد المعرفة والنقل والتشريعات والعوائد الاقتصادية للفعاليات العالمية الكبرى.

ويستهدف المنتدى من خلال الدراسات الخمس تقديم رؤى وتوصيات قائمة على التحليل العلمي والممارسات العالمية، بما يدعم صناع القرار ويسهم في تطوير السياسات وتعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي.

وتبحث الدراسة الأولى تعزيز استخدام التقنيات الزراعية الذكية والذكاء الاصطناعي لتحقيق الأمن المائي والغذائي، من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد وتطوير القطاع الزراعي في مواجهة شح المياه والتغيرات المناخية وتزايد الطلب على الغذاء.

كما يناقش المنتدى استراتيجيات نقل وتوطين المعرفة والخبرات وتأثيرها على أداء المؤسسات، بما يدعم اقتصاد المعرفة ويرفع كفاءة الكوادر الوطنية ويسهم في تحويل المعرفة إلى قيمة إنتاجية مستدامة.

وفي ملف البنية التحتية، تتناول إحدى الدراسات تأثير الازدحام المروري في المدن السعودية الكبرى وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب طرح حلول لتحسين كفاءة النقل الحضري ودعم التحول نحو مدن أكثر ذكاءً واستدامة.

ويبحث المنتدى كذلك آليات قياس أثر التشريعات والسياسات العامة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بهدف تطوير أدوات تقييم الأثر وتعزيز اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، ورفع مستويات الحوكمة والشفافية.

وتتناول الدراسة الخامسة تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لاستضافة السعودية إكسبو 2030 وكأس العالم 2034، وتحويل الحدثين إلى محركات تنموية طويلة الأجل تدعم تنويع الاقتصاد والاستثمارات وفرص العمل.

البطالة في الأردن تتراجع إلى 16.1% خلال الربع الثاني

انخفض معدل البطالة بين إجمالي السكان في الأردن إلى 16.1% خلال الربع الثاني من عام 2026، مقابل 16.5% خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بتراجع بلغ 0.4 نقطة مئوية.

وأظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن معدل البطالة بين الأردنيين بلغ 21% خلال الربع الثاني، مقارنة مع 21.3% في الربع المماثل من 2025، بانخفاض 0.3 نقطة مئوية.

وبحسب البيانات، تراجع معدل البطالة في المملكة بنحو 1.7 نقطة مئوية خلال أربعة أعوام مقارنة بالربع الثاني من عام 2022.

وسجل معدل البطالة بين إجمالي الإناث انخفاضًا بمقدار 5.3 نقطة مئوية على أساس سنوي، ليصل إلى 19.9% خلال الربع الثاني من 2026.

كما انخفضت البطالة بين الأردنيات بمقدار 2.4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام الجاري، وبنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من 2025.

أما بطالة الذكور الأردنيين، فسجلت انخفاضًا تراكميًا بلغ 4.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من 2021، عندما بلغت 22.7%.

وبالنسبة للفئة العمرية من 24 عامًا فأكثر، بلغ معدل البطالة بين الأردنيين 18%، مقابل 5.8% لدى غير الأردنيين من الفئة العمرية نفسها.

وسجل معدل البطالة بين السكان غير الأردنيين بصورة عامة 8.2% خلال الربع الثاني من 2026.

"المركزي الإماراتي" و"المركزي المصري": فروع بنك مصر تواصل أعمالها بصورة طبيعية

أكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي المصري استمرار فروع بنك مصر في الإمارات بمزاولة جميع أعمالها بصورة طبيعية، بالتزامن مع متابعة المقترح التنظيمي الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية بشأن تعاملات مرتبطة بإيران.

وقال المصرفان، في بيان مشترك، إن هناك تعاونًا وتنسيقًا مستمرًا بين الجانبين بشأن فروع البنك العاملة في الإمارات، مؤكدين أنها ستتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة خلال الفترة المحددة للتعامل مع التطورات التنظيمية.

وكانت شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية الأمريكية، التابعة لوزارة الخزانة، قد اقترحت قاعدة تنظيمية تستهدف فروع بنك مصر في الإمارات، من شأنها تقييد وصولها إلى خدمات المراسلة المصرفية لدى المؤسسات المالية الأمريكية.

وجاء التحرك الأمريكي ضمن إجراءات تستهدف جهات تتهمها واشنطن بإجراء تعاملات تجارية ومالية مرتبطة بإيران.

وفي أعقاب الإعلان الأمريكي، قرر المصرف المركزي الإماراتي إجراء تفتيش خاص وعاجل على فروع بنك مصر العاملة في الدولة، يتضمن مراجعة معمقة للفترة محل الإجراء الأمريكي، مع التركيز على التعاملات المصرفية للشركات الواردة في البيان.

وأكد المركزي الإماراتي أن فروع بنك مصر في الدولة تخضع للقوانين والأنظمة المعمول بها في الإمارات، مشددًا على ضرورة التزام المؤسسات المالية المرخصة بالمتطلبات التنظيمية وعدم تعريض النظام المالي لمخاطر السمعة.

ويأتي البيان المشترك ليؤكد استمرار العمليات المصرفية لفروع بنك مصر بصورة طبيعية، بالتوازي مع استكمال الإجراءات الرقابية والتنظيمية المرتبطة بالمقترح الأمريكي.

سوريا تستهدف أسواقًا جديدة لزيادة الصادرات وتعزيز تنافسية المنتج المحلي

تعمل سوريا على توسيع حضور منتجاتها في الأسواق الإقليمية والدولية، من خلال خطط تستهدف تنويع الوجهات التصديرية ورفع جودة المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج والنقل، بالتزامن مع فعاليات الدورة الـ63 من معرض دمشق الدولي.

وتسعى هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إلى تعزيز تنافسية المنتجات السورية وتسهيل وصولها إلى أسواق جديدة، عبر توفير المعلومات والخدمات التصديرية للمصنعين والمصدرين، وتسهيل الإجراءات وبناء شراكات محلية ودولية ومعالجة العوائق التي تحد من نمو الصادرات.

وقال المدير العام لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات خالد الخضر إن المرحلة المقبلة ستركز على تنمية الأسواق التصديرية وتنويع وجهات الصادرات السورية، بالتوازي مع تحسين جودة المنتجات بما يتوافق مع المواصفات والمعايير المطلوبة في الأسواق الخارجية.

وتتجه الهيئة كذلك إلى تحديد القطاعات والمنتجات ذات الأولوية التصديرية وتطوير برامج دعم تتناسب مع احتياجات المنتجين ومتطلبات الأسواق المستهدفة، بهدف رفع كفاءة المنظومة الإنتاجية والتصديرية.

وفي قطاع الصناعات الغذائية، تتركز الأولويات على تطوير الجودة والتعبئة والتغليف وبناء العلامات التجارية، إلى جانب توفير معلومات أكثر دقة عن الأسواق الخارجية وتسهيل الإجراءات أمام المصدرين.

أما في القطاعات الصناعية، فتشمل التحديات تطوير خطوط الإنتاج والاستفادة من التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة، إلى جانب خفض تكاليف الإنتاج والنقل وتوفير بيانات حول حجم الطلب والمنافسة والفرص المتاحة في الأسواق المستهدفة.

وتأتي هذه التحركات بعد إطلاق هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في أبريل الماضي السجل الوطني للتصدير بصيغته الإلكترونية المتكاملة، ضمن جهود التحول الرقمي وتطوير بيئة التصدير.

ويشكل معرض دمشق الدولي، الذي انطلقت دورته الـ63 في 26 أغسطس وتستمر حتى 4 سبتمبر تحت شعار «سوريا تشرق من جديد»، منصة للترويج للمنتجات المحلية وربط المصنعين بالأسواق والفرص التصديرية.

عجز موازنة سوريا يسجل مليار دولار في النصف الأول من 2026

سجلت الموازنة العامة في سوريا عجزًا ماليًا بنحو مليار دولار خلال النصف الأول من 2026، بعدما بلغت الإيرادات العامة نحو 2.7 مليار دولار، مقابل إنفاق عام وصل إلى نحو 3.7 مليارات دولار.

وبحسب تقرير الأداء المالي للموازنة العامة الصادر عن وزارة المالية السورية، بلغت نسبة تنفيذ الإيرادات السنوية المقدرة نحو 31% خلال الأشهر الستة الأولى، فيما وصلت نسبة تنفيذ إجمالي النفقات المعتمدة إلى نحو 35%.

وسجلت الإيرادات العامة خلال النصف الأول ارتفاعًا بنسبة 111% على أساس سنوي، في حين قفز الإنفاق العام بنسبة 331% مقارنة بالفترة ذاتها من 2025.

وعزا وزير المالية محمد يسر برنية الارتفاع الكبير في الإنفاق إلى زيادة الرواتب والأجور، وتوسع الإنفاق على الأولويات الحكومية، إلى جانب ارتفاع تكلفة السلع والخدمات والمدخلات نتيجة التطورات الإقليمية وزيادة أسعار الواردات.

وبدأت إيرادات النفط والغاز في التدفق إلى وزارة المالية منذ مايو الماضي، وسط توقعات بأن تسهم زيادة الإيرادات النفطية وتحسن التحصيل الضريبي والجمركي وبعض الإيرادات الاستثنائية في تعزيز موارد الخزينة خلال النصف الثاني من العام.

وفي المقابل، تتوقع الوزارة تسارع وتيرة الإنفاق خلال الفترة المتبقية من 2026، مع ظهور الأثر الكامل لزيادة الرواتب والأجور وتسارع تنفيذ المشاريع والإنفاق الاستثماري، خصوصًا في المناطق المتضررة.

وأكدت الوزارة استمرار العمل على ترتيب أولويات الإنفاق وإدارة السيولة والتمويل وفق الموارد المتاحة، مع المحافظة على الانضباط المالي.

ويمثل التقرير الإصدار الثالث ضمن سلسلة الإفصاح المالي للوزارة، بعد تقرير الأداء المالي لعام 2025 و«موازنة المواطن» لعام 2026، في إطار التوجه نحو نشر نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة بصورة دورية.

وبالتوازي، بدأت الوزارة إعداد مشروع الموازنة العامة لعام 2027، مع استهداف استكمال عملية الإعداد قبل نهاية الربع الثالث، إلى جانب توسيع عمليات الرقمنة والتحديث في إعداد وتنفيذ الموازنة.

صندوق النقد يحذر: الدين العام يلتهم الناتج المحلي الإجمالي العالمي

حذرت كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، من تصاعد المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، في وقت يقترب فيه الدين العام العالمي من مستوى 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى يتجاوز أعلى مستوياته المسجلة منذ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وقالت غورغيفا إن توقعات نمو الاقتصاد العالمي لعام 2026 تحسنت إلى نحو 3%، إلا أن اتساع الاختلالات العالمية وتعثر مسار انخفاض التضخم في عدد من الاقتصادات يضيفان ضغوطاً جديدة على المشهد الاقتصادي.

وتأتي هذه التحذيرات بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات العالمية إلى مستويات لم تُسجل منذ سنوات، وسط تنامي المخاوف بشأن التضخم واستمرار الضغوط المالية. كما حذرت غورغيفا من أن استمرار إغلاق مضيق هرمز قد يبقي مخاطر حدوث صدمة في أسواق الطاقة مرتفعة، بما قد ينعكس على الاقتصاد العالمي.

وسجلت عوائد السندات تحركات قوية في عدد من الأسواق، إذ تراجعت أسعار السندات الحكومية في اليابان وأستراليا، فيما لامس عائد السندات اليابانية لأجل 10 سنوات مستوى 3% للمرة الأولى منذ عام 1996.

وجاء ذلك بعد موجة بيع في سندات الخزانة الأميركية دفعت عائد السندات لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوياته منذ يناير من العام الماضي، مع تزايد رهانات المستثمرين على استمرار البنوك المركزية، وفي مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في تبني سياسة نقدية أكثر تشدداً لمواجهة الضغوط التضخمية.

وارتفع مؤشر بلومبرغ العالمي للسندات السيادية إلى 3.72%، وهو أعلى مستوى له منذ منتصف 2008، مواصلاً صعوده للجلسة الرابعة على التوالي.

إنفاق المستهلكين في السعودية يقفز إلى 15.8 مليار ريال في أسبوع

ارتفع إنفاق المستهلكين في السعودية عبر نقاط البيع بنسبة 11.5% خلال الأسبوع الممتد من 23 إلى 29 أغسطس 2026، مدفوعاً بزيادة الإنفاق في معظم القطاعات، بالتزامن مع بداية العام الدراسي الجديد.

وبلغت قيمة عمليات نقاط البيع 15.8 مليار ريال (4.21 مليار دولار)، مقابل 14.17 مليار ريال في الأسبوع السابق، وفق البيانات الأسبوعية الصادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما».

وتزامن ارتفاع الإنفاق مع زيادة عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 7.6% إلى 255.38 مليون عملية، مقارنة بـ237.35 مليون عملية في الأسبوع السابق.

تصدرت الأطعمة والمشروبات القطاعات من حيث الإنفاق بقيمة 2.59 مليار ريال، مسجلة نمواً أسبوعياً قدره 22.8%، فيما بلغت مبيعات المطاعم والمقاهي 1.78 مليار ريال، بزيادة 6.7%.

وسجل قطاع الملابس والإكسسوارات إنفاقاً بقيمة 1.41 مليار ريال، فيما بلغ الإنفاق على النقل نحو 1.13 مليار ريال.

وبرز تأثير العودة إلى المدارس على سلوك المستهلكين، إذ ارتفع الإنفاق على التعليم 5% إلى 1.10 مليار ريال، بالتزامن مع زيادة عدد العمليات 29%.

وكانت القفزة أكثر وضوحاً في الكتب والأدوات المكتبية، حيث ارتفع الإنفاق 28.7% إلى نحو 199.7 مليون ريال، بينما قفز عدد العمليات 79.2% إلى 1.93 مليون عملية.

وبلغ الإنفاق في محطات الوقود نحو 1.07 مليار ريال، فيما سجل القطاع الصحي عمليات بقيمة 894.2 مليون ريال، منها 505.2 مليون ريال للخدمات الطبية.

وعلى مستوى المدن، تصدرت الرياض الإنفاق بقيمة 5.5 مليار ريال، بزيادة أسبوعية 7.2%، عبر 83.54 مليون عملية.

وجاءت جدة ثانية بإنفاق بلغ 2.11 مليار ريال ونمو 17.6%، فيما سجلت الدمام نحو 760 مليون ريال بزيادة 7.2%.

وسجلت مكة المكرمة والمدينة المنورة نمواً لافتاً بنسبة 17.2% و19% على التوالي، ليصل الإنفاق إلى 630 مليون ريال في مكة و620 مليون ريال في المدينة.

وتشير حركة نقاط البيع خلال الأسبوع إلى تسارع النشاط الاستهلاكي مع انطلاق الموسم الدراسي، خصوصاً مع النمو القوي في الأغذية والكتب والأدوات المكتبية والتعليم، إلى جانب ارتفاع الإنفاق في المدن الرئيسية.

مصر تصدر بطاقات ضريبية جديدة للمستثمرين لتسريع تأسيس الشركات

أعلنت مصلحة الضرائب المصرية إصدار بطاقات ضريبية مؤقتة للمستثمرين لمدة 8 أشهر، بهدف تمكينهم من استكمال الإجراءات التأسيسية لمشروعاتهم قبل الحصول على البطاقة الضريبية الدائمة، التي تصل صلاحيتها إلى 5 سنوات.

وقالت رشا عبدالعال، رئيسة مصلحة الضرائب المصرية، إن الإجراء يأتي ضمن جهود الدولة لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتحسين مناخ الاستثمار، وفي إطار الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية، استجابة لمطالب المستثمرين وتوصيات المؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار.

وأوضحت عبدالعال أن البطاقة المؤقتة تستهدف معالجة تحديات إجرائية تواجه بعض الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، ومنها المصانع والمشروعات الاستراتيجية، التي قد يكون للمستثمر فيها مقر إداري منفصل عن موقع ممارسة النشاط الفعلي.

وتتطلب مقار ممارسة هذه الأنشطة استكمال تراخيص ومستندات حيازة للأراضي من جهات إدارية متعددة، ما كان يؤدي إلى تأخير إصدار البطاقة الضريبية الدائمة وتعطيل استكمال إجراءات تأسيس بعض المشروعات.

وبموجب النظام الجديد، لن يُسمح لحاملي البطاقة المؤقتة باستخدام المنظومة الإلكترونية لإصدار الفواتير أو الإيصالات الإلكترونية، على أن يتم تفعيل هذه الخدمات بعد توفيق أوضاع المنشأة والتحول إلى البطاقة الضريبية الدائمة واستيفاء المعايير المطلوبة.

70 مليار دولار تنتظر أصحابها في أميركا.. كيف تعثر على أموالك المفقودة؟

قد يكون حساب أسهم قديم أو راتب لم يصرف أو وثيقة تأمين منسية كافياً للكشف عن أموال لم يكن أصحابها يعلمون بوجودها. وفي الولايات المتحدة، تكشف الأرقام أن الأمر يتجاوز حالات فردية ليصل إلى عشرات المليارات من الدولارات من الممتلكات غير المطالب بها.

وبحسب بيانات الرابطة الوطنية لمسؤولي الممتلكات غير المطالب بها (NAUPA)، بلغت قيمة الممتلكات غير المطالب بها في الولايات المتحدة نحو 70 مليار دولار خلال 2023، وتشمل رواتب غير مصروفة، وحسومات مالية، وحسابات وساطة خاملة، ومزايا تأمين على الحياة لم يطالب بها أصحابها.

وخلال السنة المالية المنتهية في يونيو من العام الماضي، أعادت الولايات الأميركية أكثر من 4 مليارات دولار إلى أصحابها، في مؤشر على حجم الأموال التي يمكن استردادها بمجرد البحث وإثبات الملكية.

أين تبحث عن أموالك؟

بالنسبة إلى مستحقات التقاعد المفقودة، ينصح الخبراء بالبحث لدى مؤسسة ضمان مزايا التقاعد الأميركية (PBGC)، التي تحتفظ بمستحقات غير مطالب بها تعود إلى عاملين كانوا مشتركين في خطط تقاعد أُغلقت قبل حصولهم على أموالهم.

أما البحث عن أنواع أخرى من الممتلكات، فيمكن إجراؤه عبر قواعد بيانات الممتلكات غير المطالب بها، باستخدام اسم الشخص أو الشركة، خصوصاً لمن عاشوا أو عملوا في أكثر من ولاية.

وقد تظهر الأموال أحياناً في ولاية لم يعش فيها صاحبها؛ إذ تُحوّل الممتلكات عادة إلى ولاية آخر عنوان معروف للمالك، وفي حال عدم توفره قد تنتقل إلى الولاية التي تأسست فيها الشركة التي تحتفظ بالأصل المالي.

وتختلف إجراءات الاسترداد بحسب الولاية ونوع الأصل، مع اشتراط تقديم المستندات التي تثبت هوية صاحب المطالبة وملكيته للأموال قبل صرفها.

العثور على المال ليس نهاية القصة

لكن المفاجأة المالية قد تحمل تحدياً آخر. فخبراء التمويل السلوكي يحذرون من التعامل مع الأموال المستردة باعتبارها «مالاً مجانياً»، إذ قد يدفع الشعور بالحصول على مكسب غير متوقع إلى إنفاقه بطريقة تختلف عن التعامل مع الراتب أو المدخرات.

وترتبط هذه السلوكيات بما يعرف بـ«المحاسبة الذهنية»، حيث يصنف الأشخاص الأموال وفق مصدرها بدلاً من قيمتها الفعلية، ما قد يجعل المكاسب المفاجئة أكثر عرضة للإنفاق على الكماليات.

وينصح المختصون بدمج الأموال المستردة ضمن الخطة المالية الشخصية، سواء لبناء صندوق للطوارئ أو سداد الديون أو تعزيز مدخرات التقاعد والاستثمارات، بما يحول المال المنسي من مفاجأة مؤقتة إلى قيمة مالية طويلة الأجل.

أرباح البنوك السعودية ترتفع إلى 62.5 مليار ريال في 7 أشهر

ارتفعت أرباح البنوك العاملة في السعودية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بنسبة 5.46% على أساس سنوي، لتصل إلى 62.48 مليار ريال (16.66 مليار دولار)، مقابل 59.24 مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وخلال يوليو وحده، سجلت البنوك أرباحًا قبل الزكاة والضرائب بقيمة 8.52 مليار ريال (2.27 مليار دولار)، بارتفاع 3.4% مقارنة مع 8.24 مليار ريال في يوليو 2025، وفق بيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

وعلى أساس شهري، تراجعت الأرباح بنسبة 15.6% مقارنة مع 10.1 مليار ريال المسجلة في يونيو 2026.

وكانت البنوك العاملة في المملكة قد حققت خلال 2025 أرباحًا قياسية بلغت 103.36 مليار ريال (27.56 مليار دولار)، وهي الأعلى سنويًا على الإطلاق، مقابل 89.1 مليار ريال في 2024 و77.4 مليار ريال في 2023.

وفي مؤشر على توسع الشبكة المصرفية، ارتفع عدد فروع البنوك السعودية والأجنبية إلى 1,930 فرعًا بنهاية يوليو 2026، بزيادة 29 فرعًا أو 1.5% على أساس سنوي.

وبلغ عدد البنوك الأجنبية العاملة في المملكة 21 بنكًا، فيما أظهرت البيانات تسجيل أول فرع لبنك مصر في السعودية بنهاية يوليو.

وبلغت رؤوس أموال البنوك في السعودية 304.56 مليار ريال (81.21 مليار دولار) بنهاية يوليو، فيما وصلت الاحتياطيات إلى نحو 299.94 مليار ريال (79.98 مليار دولار).

وتصدرت منطقة الرياض توزيع الفروع المصرفية بـ597 فرعًا، تلتها مكة المكرمة بـ390 فرعًا، ثم المنطقة الشرقية بـ350 فرعًا.

وتعكس البيانات استمرار نمو ربحية القطاع المصرفي السعودي خلال 2026، بعد عام قياسي في 2025، بالتوازي مع توسع شبكة الفروع وارتفاع مستويات رأس المال والاحتياطيات.

ودائع القطاع الخاص في عُمان ترتفع إلى 19.37 مليار ريال

ارتفعت القيمة الإجمالية للودائع الخاصة لدى البنوك التجارية في سلطنة عُمان بنسبة 12.45% على أساس سنوي بنهاية يونيو 2026، لتصل إلى 19.369 مليار ريال عُماني، مقابل 17.135 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2025.

وبحسب النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العُماني، توزعت الودائع الخاصة بين 7.284 مليار ريال للودائع تحت الطلب، و6.537 مليار ريال لودائع التوفير، و5.216 مليار ريال للودائع لأجل.

وبلغت الودائع المقومة بالريال العُماني نحو 16.598 مليار ريال، فيما سجلت الودائع بالعملات الأجنبية 2.671 مليار ريال.

وأظهرت البيانات أن نسبة مجموع القروض إلى الودائع بلغت 102.9% بنهاية يونيو، بينما سجلت نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى الودائع بالريال العُماني 7%، وبلغت نسبتها إلى إجمالي الودائع 5.6%.

وبلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع 18.9%، فيما سجلت الموجودات الأجنبية 15.4% من إجمالي القروض و12.5% من إجمالي الموجودات، مقابل وصول المطلوبات الأجنبية إلى 10.9% من إجمالي المطلوبات.

كما ارتفعت حصة الودائع الخاصة تحت الطلب إلى 39% من إجمالي الودائع الخاصة، فيما بلغت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع 21.1%، ونسبة المخصصات والفوائد المحتجزة إلى إجمالي الائتمان نحو 5.5%.

وتعكس البيانات استمرار نمو قاعدة الودائع الخاصة في القطاع المصرفي العُماني، مع تسجيل زيادة تتجاوز 2.2 مليار ريال خلال عام.

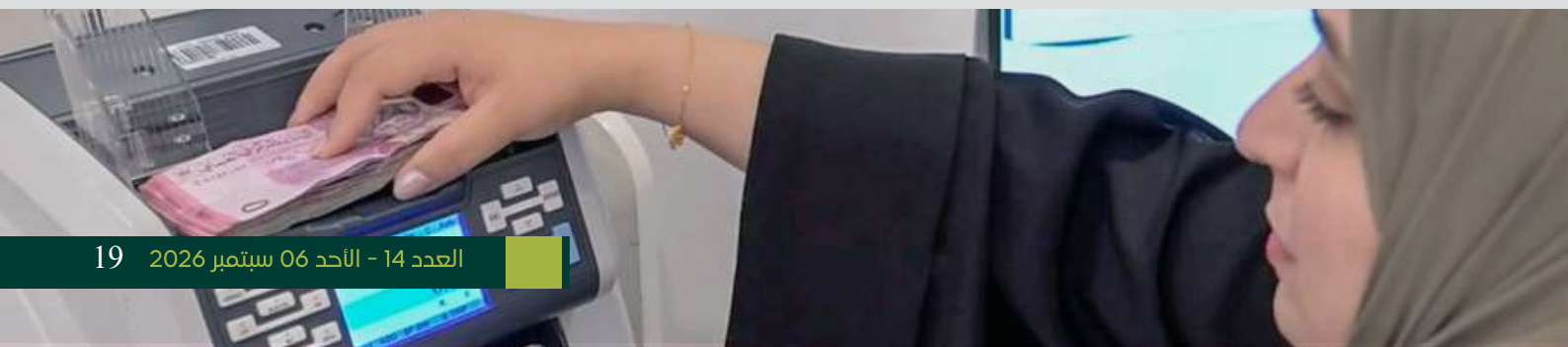

"قطر للتنمية" يمول الشركات بنحو ملياري ريال ويدعم صادرات بـ2.85 مليار في 2025

كشف بنك قطر للتنمية عن تحقيق مستويات أداء قوية خلال عام 2025، مدفوعًا بالسنة الأولى من تطبيق استراتيجيته المحدثة، مع وصول التمويل المباشر إلى نحو ملياري ريال، ودعم صادرات قطرية بقيمة 2.85 مليار ريال.

وبحسب التقرير السنوي للبنك، الصادر بعنوان «عام التمكين 2025»، تجاوزت محفظته الاستثمارية 385 مليون ريال، فيما بلغت التمويلات غير المباشرة عبر الضمانات أكثر من 600 مليون ريال.

وعلى صعيد تنمية الأعمال المحلية، استفادت 3,100 شركة من برامج التدريب وبناء القدرات التي قدمها البنك خلال العام، في إطار جهوده لتعزيز جاهزية القطاع الخاص ودعم الشركات في مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

كما سجلت حاضنات ومسرعات الأعمال التابعة للبنك أكثر من 620 مستفيدًا خلال 2025، في مؤشر على توسع منظومة ريادة الأعمال والابتكار في قطر.

وفي مجال التجارة الخارجية، بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية المدعومة من البنك نحو 2.85 مليار ريال، فيما وصل تمويل عمليات التصدير إلى نحو 778 مليون ريال.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية، عبدالرحمن بن هشام السويدي، إن الاستراتيجية المحدثة أضافت خلال عامها الأول زخمًا إلى أعمال البنك، وأسهمت في إنجاز عدد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية بمستويات أداء تجاوزت الأهداف الموضوعة.

وأضاف أن البنك يعمل على تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ودعم التنويع الاقتصادي، من خلال التكامل مع القطاعين الحكومي والخاص، بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

وأشار إلى أن نتائج 2025 تعكس التطور المتزايد لمنظومة ريادة الأعمال في قطر، وتعزز موقع الدولة كمركز صاعد لريادة الأعمال والابتكار والاستثمار.

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

السعودية تجمع 3.25 مليار دولار من صكوك دولية بطلبات تتجاوز الإصدار 5 مرات

أتمت السعودية إصدار صكوك دولية بقيمة 3.25 مليار دولار ضمن برنامجها الدولي لإصدار الصكوك بصيغة الإجارة، وسط طلب قوي من المستثمرين بلغ نحو 16.5 مليار دولار، بما يعادل أكثر من خمسة أضعاف حجم الإصدار.

وقال المركز الوطني لإدارة الدين إن الإصدار، وهو الثاني دولياً للحكومة السعودية المعتمد على هيكلة الإجارة، نُفذ عبر الشركة العربية السعودية لصكوك الإجارة، وتوزع على شريحتين بآجال استحقاق تمتد إلى عامي 2031 و2036.

وبلغت قيمة الشريحة الأولى 1.25 مليار دولار، ما يعادل نحو 4.69 مليار ريال، لأجل خمس سنوات تستحق في 2031، فيما بلغت الشريحة الثانية ملياري دولار، بما يعادل 7.5 مليار ريال، لأجل عشر سنوات تستحق في 2036.

ويبرز حجم دفتر الطلبات، الذي وصل إلى نحو 16.5 مليار دولار، قوة الإقبال على أدوات الدين السيادية السعودية، إذ تجاوز الطلب إجمالي قيمة الصكوك المطروحة بأكثر من خمسة أضعاف.

وبحسب «بلومبرغ»، جرى تضييق التسعير الاسترشادي لشريحة العشر سنوات إلى 80 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزانة الأميركية، في مؤشر على قوة الطلب خلال عملية بناء دفتر الأوامر.

ويأتي الإصدار ضمن استراتيجية المركز الوطني لإدارة الدين لتنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين الدوليين، إلى جانب تلبية الاحتياجات التمويلية للمملكة بصورة استباقية عبر أسواق الدين العالمية.

وشارك «سيتي» و«غولدمان ساكس إنترناشونال» و«HSBC» و«جيه بي مورغان» و«ستاندرد تشارترد» كمنسقين عالميين ومديري دفاتر مشتركين، إلى جانب مجموعة من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية كمديرين رئيسيين مشتركين للطرح.

أرباح شركات التأمين السعودية ترتفع إلى 1.5 مليار ريال في النصف الأول

سجل قطاع التأمين السعودي تحسناً في أدائه خلال النصف الأول من 2026، مع ارتفاع الأرباح المجمعة لشركات التأمين المدرجة بنسبة 13% إلى نحو 1.5 مليار ريال (400.3 مليون دولار)، بالتزامن مع نمو الإيرادات بدعم من التأمين على المركبات والتأمين الطبي.

وبحسب تقرير لوكالة «موديز»، ارتفعت الإيرادات المجمعة لشركات القطاع بنحو 14% إلى 38.5 مليار ريال (10.3 مليار دولار) على أساس سنوي، في مؤشر على استمرار توسع سوق التأمين في المملكة.

ورغم نمو أرباح القطاع، أشارت «موديز» إلى أن جانباً كبيراً من التحسن جاء من شركات التأمين الأصغر حجماً، بعدما نجحت عدة شركات في العودة إلى الربحية أو تقليص خسائرها بصورة ملموسة.

وخفضت 19 شركة تأمين صافي خسائرها المجمعة إلى نحو 100 مليون ريال خلال النصف الأول من 2026، ولا يزال السوق السعودي يتسم بدرجة مرتفعة من التركّز، إذ تستحوذ أكبر خمس شركات — «التعاونية» و«بوبا العربية» و«تكافل الراجحي» و«ميدغلف» و«الوطنية للتأمين» — على نحو 77% من إجمالي إيرادات التأمين.

وتستحوذ «التعاونية» و«بوبا العربية» وحدهما على قرابة 59% من إيرادات القطاع، ما يعكس الفارق الكبير في الحصة السوقية بين الشركات الكبرى وبقية المنافسين.

ويشير تحسن أرباح الشركات الأصغر بالتزامن مع نمو الإيرادات الإجمالية إلى اتساع قاعدة الربحية في قطاع التأمين السعودي، رغم استمرار التركّز المرتفع في السوق وهيمنة عدد محدود من الشركات على الجزء الأكبر من الإيرادات.

مقارنة بنحو 300 مليون ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي، ما يمثل تراجعاً بنحو الثلثين في حجم الخسائر.

85% من أموال العراق خارج المصارف.. والتعاملات مع إيران تحت الرقابة

كشف المصرف العراقي للتجارة (TBI) أن أكثر من 85% من الكتلة النقدية في العراق لا تزال خارج النظام المصرفي، في مؤشر يعكس حجم التحدي الذي يواجه القطاع المالي في جذب السيولة وتعزيز ثقة المواطنين بالمصارف.

وقال علي عبد الرضا العلوان، مدير المصرف العراقي للتجارة، إن بقاء الجزء الأكبر من الأموال خارج القنوات المصرفية يؤثر في دورة السيولة وقدرة البنوك على أداء دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى أن تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية خلال العقود الماضية أسهم في ضعف ثقة المواطنين بالقطاع.

وأوضح أن الأموال المحتفظ بها خارج المصارف، بما فيها النقد الموجود لدى الأفراد في المنازل، تحد من قدرة الجهاز المصرفي على إعادة ضخ السيولة في الاقتصاد عبر التمويل والائتمان والإنفاق.

وفي ما يتعلق بالتعاملات المالية والتجارية مع إيران في ظل العقوبات المفروضة على طهران، قال العلوان إن الملف يخضع لإجراءات حكومية تشارك فيها جهات عدة، بينها البنك المركزي العراقي ووزارة الخارجية والجهات المالية والمصرف العراقي للتجارة.

وأضاف أن TBI يعمل على توضيح طبيعة الإجراءات المتبعة للمصارف العالمية، مؤكداً أن متطلبات الامتثال لا تستهدف العملاء، وإنما تأتي في إطار تطبيق المعايير المصرفية الدولية.

وأشار إلى أن اختبارات واستبيانات أجرتها مصارف عالمية للمؤسسات المصرفية العراقية خلال السنوات الماضية أظهرت الحاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز مستويات الالتزام بالمعايير الدولية.

واستبعد العلوان أن تكون التغطيات الإعلامية سبباً مباشراً في فرض العقوبات الأميركية على بعض المصارف العراقية، موضحاً أن الجهات الأميركية تعتمد على مصادر متعددة عند اتخاذ قراراتها، بما في ذلك معلوماتها الخاصة والمصادر الاستخباراتية.

وكشف مدير TBI عن خارطة طريق لتطوير المصرف، متوقعاً بدء ظهور نتائجها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة وحتى نهاية 2026، مع العمل على طرح منتجات وخدمات تتناسب مع احتياجات السوق العراقية.

وتتركز الأولويات على الحوالات والبطاقات والسلف والقروض والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، في وقت لا يزال استخدام الخدمات الرقمية المصرفية في العراق محدوداً مقارنة بعدد من دول المنطقة.

ويضع وجود أكثر من 85% من الكتلة النقدية خارج المصارف مسألة الشمول المالي واستعادة الثقة وتطوير الخدمات الرقمية في صدارة تحديات القطاع المصرفي العراقي، إذ إن جذب جزء أكبر من هذه السيولة إلى النظام المالي يمكن أن يعزز قدرة المصارف على تمويل الشركات والأفراد ودعم النشاط الاقتصادي.

"بنفت" تربط المعلومات الائتمانية بين البحرين وعُمان لتعزيز التمويل الخليجي

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة «بنفت» إتمام الربط بين مركز البحرين للمعلومات الائتمانية ومركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية «ملاءة»، في خطوة توسع شبكة تبادل المعلومات الائتمانية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتيح الربط الجديد للمؤسسات المالية في البحرين الوصول إلى معلومات ائتمانية أكثر شمولًا عن الشركات والمؤسسات العاملة في سلطنة عُمان، بما يعزز دقة تقييم المخاطر ويدعم اتخاذ قرارات التمويل استنادًا إلى بيانات موثوقة وعابرة للحدود.

ويضاف الربط مع «ملاءة» إلى شبكة التكامل الإقليمي لمركز البحرين للمعلومات الائتمانية، والتي تشمل حاليًا الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية «سمة» وشبكة الكويت للمعلومات الائتمانية «ساي نت».

ومن خلال التكامل الجديد، سيتمكن أعضاء مركز البحرين للمعلومات الائتمانية من الوصول إلى التقارير الائتمانية للشركات العاملة في عُمان عبر البوابة الإلكترونية للمركز أو من خلال واجهة برمجة التطبيقات «API».

وتسهم الخدمة في تسريع إجراءات انضمام العملاء وتحسين عمليات تقييم المخاطر، إلى جانب مساعدة المؤسسات المالية على قياس الانكشافات الائتمانية للشركات التي تمارس أنشطتها في أكثر من سوق خليجية.

.. وتسجل 261 مليون تحويل إلكتروني بقيمة 19.3 مليار دينار في النصف الأول

المنامة- المنصة الاقتصادية

سجل نظام التحويلات المالية الإلكترونية EFTS في البحرين نحو 261.2 مليون معاملة ناجحة بقيمة 19.3 مليار دينار خلال النصف الأول من 2026، في مؤشر على استمرار نمو الاعتماد على المدفوعات والتحويلات الرقمية في المملكة.

وبحسب بيانات «بنفت»، ارتفع عدد المعاملات المنفذة عبر جميع القنوات، بما فيها البنوك وتطبيق «بنفت بي»، بنسبة 7.6% مقارنة بـ242.7 مليون معاملة في الفترة نفسها من 2025، فيما زادت قيمتها 6.1% من 18.2 مليار دينار.

واستحوذ تطبيق «بنفت بي» على نحو 246 مليون معاملة عبر خدمات «فوري» و«فوري بلس» و«فواتير»، بقيمة إجمالية بلغت 5.4 مليار دينار، مسجلاً نمواً بنسبة 7.2% في عدد المعاملات والقيمة على أساس سنوي.

وبرزت خدمة «فوري بلس» باعتبارها المحرك الأكبر لنمو المعاملات، بعدما سجلت عبر جميع القنوات 248.1 مليون معاملة بقيمة 5.4 مليار دينار، بزيادة 8% في العدد و17.7% في القيمة مقارنة بالنصف الأول من 2025.

وعبر «بنفت بي» وحده، ارتفع عدد معاملات «فوري بلس» 7.6% إلى نحو 241 مليون معاملة، فيما قفزت قيمتها 13.1% إلى 4.8 مليار دينار.

أما خدمة «فوري» فسجلت 7.3 مليون معاملة عبر جميع القنوات بقيمة 13.2 مليار دينار، بزيادة 3.5% في العدد و1.8% في القيمة.

وفي المقابل، تراجعت معاملات «فوري» المنفذة عبر «بنفت بي» إلى 145.8 ألف معاملة بقيمة 400.5 مليون دينار، بانخفاض 56% في العدد و34.2% في القيمة مقارنة بالفترة نفسها من 2025.

وسجلت خدمة «فواتير» 5.7 مليون معاملة عبر جميع القنوات، بانخفاض 4%، إلا أن قيمتها ارتفعت 11.4% إلى 672.4 مليون دينار، مقارنة بـ603.4 مليون دينار في النصف الأول من العام الماضي.

بنك البحرين الوطني أول راعٍ ماسي لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026

المنامة- المنصة الاقتصادية

أعلن بنك البحرين الوطني انضمامه كأول راعٍ ماسي لـ«منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026»، الذي تستضيفه البحرين يومي 7 و8 أكتوبر المقبل، في خطوة تعكس توجه البنك نحو دعم الابتكار والتحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية.

ويقام المنتدى، الذي يدخل عامه الرابع، في مركز البحرين العالمي للمعارض بتنظيم من مجلس التنمية الاقتصادية، وبدعم من مصرف البحرين المركزي وهيئة البحرين للسياحة والمعارض وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية.

وتتولى «فوربس الشرق الأوسط» إعداد برنامج وأجندة المنتدى هذا العام تحت عنوان «الخدمات المالية في عصر البنية التحتية الذكية»، بمشاركة قيادات وخبراء عالميين ورواد ابتكار وصناع قرار لمناقشة التحولات التي تعيد تشكيل مستقبل القطاع المالي.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الوطني، عثمان أحمد، إن دعم المنتدى يأتي انطلاقًا من أهمية الابتكار في تطوير الحلول المالية وتعزيز التعاون بين مختلف أطراف القطاع، مؤكدًا استمرار البنك في دعم المبادرات التي تعزز مكانة البحرين كمركز إقليمي للخدمات المالية.

ويواصل البنك الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير خدماته الرقمية، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي والتميز التشغيلي وتحسين تجربة العملاء، بما يدعم تقديم خدمات مصرفية أسرع وأكثر سهولة وأمانًا.

ومن المنتظر أن يسلط المنتدى الضوء على التحولات التي يشهدها القطاع المالي في ظل تسارع تبني التقنيات الحديثة والبنية التحتية الذكية، ودورها في تطوير نماذج الأعمال والخدمات المصرفية وتعزيز تنافسية القطاع المالي في المنطقة.

بنك البحرين والكويت راعيًا ماسيًا لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026

أعلن بنك البحرين والكويت عن رعايته الماسية لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، المقرر عقده يومي 7 و8 أكتوبر المقبل في مركز البحرين العالمي للمعارض، بمشاركة جهات وخبراء من قطاع التكنولوجيا المالية حول العالم.

وينظم مجلس التنمية الاقتصادية المنتدى بدعم من مصرف البحرين المركزي، وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، تحت عنوان «الخدمات المالية في عصر البنية التحتية الذكية»، فيما تتولى «فوربس الشرق الأوسط» إعداد برنامج المنتدى.

وقال ياسر الشريفي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين والكويت، إن استمرار مشاركة البنك في المنتدى يعكس أهمية التعاون بين أطراف القطاع لتطوير منظومة خدمات مالية تواكب التحولات التقنية.

وأضاف الشريفي أن المنتدى يوفر منصة لقادة القطاع لتبادل وجهات النظر واستكشاف الفرص الناشئة، مشيراً إلى تطلع البنك للمشاركة في نقاشات نسخة 2026 والمساهمة في تطوير قطاع الخدمات المالية.

وتأتي رعاية البنك للمنتدى للعام الثاني على التوالي، فيما يشارك في برنامج الفعاليات ويستعرض حلول الخدمات المصرفية الرقمية عبر جناح مخصص في المعرض.

ويأتي ذلك في وقت يواصل فيه البنك الاستثمار في تطوير الخدمات المصرفية القائمة على التكنولوجيا، ومن بينها التحديث الأخير لمنصة «BBK BanKey» للخدمات المصرفية الرقمية للشركات.

ومن المقرر أن يناقش المنتدى عدداً من الملفات المرتبطة بمستقبل التكنولوجيا المالية والخدمات المالية، بمشاركة خبراء وقادة من الأسواق العالمية لاستعراض التحولات في القطاع والفرص الناشئة.

«Beyon Money» و«بت أويسيس» تربطان المحافظ الرقمية بالأصول المشفرة

المنامة - المنصة الاقتصادية

أطلقت Beyon Money Business و«بت أويسيس البحرين» خدمة للربط المباشر بين المحافظ الرقمية، تتيح للعملاء المؤهلين تمويل حساباتهم في منصة الأصول المشفرة مباشرة من محافظ Beyon Money، في خطوة تستهدف تسهيل الانتقال بين العملات التقليدية والأصول الرقمية في السوق البحرينية.

وتسمح الخدمة للمستخدم بتحويل الأموال من محفظة Beyon Money مباشرة إلى حسابه لدى «بت أويسيس البحرين»، دون الحاجة إلى تنفيذ خطوات دفع خارجية، ما يقلص الإجراءات ويتيح عملية تمويل أسرع وأكثر سلاسة.

وتعمل الخدمة ضمن الإطار التنظيمي المعتمد في البحرين للأصول المشفرة، وبما يتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من التوجيهات الرقابية للمصرف.

ويكتسب الربط أهمية في سوق التكنولوجيا المالية، كونه يجمع بين البنية التحتية للمدفوعات الرقمية ومنصة مرخصة لخدمات الأصول المشفرة، بما يوسع قنوات الوصول إلى هذه الأصول ضمن بيئة منظمة.

وقال محمد عبدالعال الفهد، مدير إدارة قطاع الأعمال في Beyon Money Business، إن الخدمة تمثل خطوة ضمن استراتيجية الشركة لبناء منظومة مالية رقمية مترابطة، مشيراً إلى أن التكامل يستهدف تبسيط وصول العملاء إلى الأصول الرقمية مع المحافظة على متطلبات الأمان والامتثال.

من جانبه، قال علي دشتي، المدير العام لـ«بت أويسيس البحرين»، إن التعاون يهدف إلى تقديم حلول عملية تربط التمويل التقليدي بالأصول الرقمية، مع التركيز على سهولة الاستخدام والأمان والموثوقية.

ويمثل إطلاق الخدمة نموذجاً للتعاون المتنامي بين شركات التكنولوجيا المالية ومزودي خدمات الأصول المشفرة المرخصين، بالتزامن مع توسع البحرين في تطوير منظومة مالية رقمية تجمع بين الابتكار والرقابة التنظيمية.

"تكنولوجيات الصحراء" و"CTS" تؤسسان شركة لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي

أعلنت شركة تكنولوجيات الصحراء (Desert Technologies – DT) توقيع اتفاقية مشروع مشترك مع مجموعة CTS السويسرية لتأسيس شركة «CTS-DT»، بهدف تطوير وتصنيع حلول متقدمة لمراكز البيانات المهيأة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في السعودية، مع التوسع لاحقاً في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتستهدف الشركة الجديدة الوصول إلى قدرة إنتاجية تبلغ 300 ميجاوات سنوياً في المرحلة الأولى داخل المملكة، قبل زيادتها تدريجياً إلى 1.2 جيجاوات سنوياً، في خطوة تستجيب للطلب المتزايد على قدرات الحوسبة والبنية التحتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وجرى توقيع الاتفاقية في الرياض على هامش «ليب 2026»، بحضور خالد أحمد شربتلي الرئيس التنفيذي لتكنولوجيات الصحراء، وفيليب شيلفهوت الرئيس التنفيذي لمجموعة CTS.

ويركز المشروع على تصميم وتطوير وبناء مراكز بيانات واسعة النطاق، إلى جانب توطين تقنيات التصنيع والهندسة المتقدمة ونقل الخبرات إلى السوق السعودية، بما يدعم نمو قطاع البنية التحتية الرقمية ويعزز المحتوى المحلي.

وقال شربتلي إن المشروع يستهدف بناء قاعدة للبنية التحتية الداعمة لاقتصاد الذكاء الاصطناعي انطلاقاً من السعودية، مشيراً إلى أن طموح الشركة يتجاوز تلبية الطلب المحلي إلى تطوير حلول قابلة للتوسع والتصدير إلى أسواق المنطقة.

من جانبه، أكد شيلفهوت أن السعودية تمثل محوراً رئيسياً في استراتيجية المجموعة للنمو الإقليمي، لافتاً إلى أن الشراكة ستعمل على تطوير مراكز بيانات متقدمة وموفرة للطاقة ومهيأة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وتأتي الخطوة في وقت تتسارع فيه الاستثمارات المرتبطة بمراكز البيانات والحوسبة عالية الأداء، بما يجعل البنية التحتية الرقمية أحد المحاور الرئيسية لنمو الاقتصاد الرقمي في المملكة، بالتوازي مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في توطين التقنيات وتنمية القطاعات المستقبلية.

"ليب 2026" ينطلق باستثمارات تتجاوز 15 مليار دولار في الذكاء الاصطناعي والتقنية

انطلقت في الرياض أعمال النسخة الخامسة من مؤتمر «ليب 2026» تحت شعار «إلى عوالم جديدة»، وسط إعلانات عن استثمارات وإطلاقات وشراكات تتجاوز قيمتها 15 مليار دولار في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة.

ويستقطب المؤتمر، الذي يستمر حتى 3 سبتمبر في مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات بملهم، أكثر من 1,000 متحدث و1,900 مستثمر و1,800 شركة وعلامة تقنية عالمية و600 شركة ناشئة، عبر 16 منصة وأكثر من 20 مسارًا متخصصًا.

وتصدرت «هيوماين» إعلانات المؤتمر بحزمة من الشراكات والمشاريع تستهدف توسيع البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والحوسبة المسرّعة والخدمات السحابية والحلول المؤسسية في السعودية.

وتشمل أبرز المشاريع توسيع الشراكة بين «هيوماين» وAMD لتطوير المرحلة الأولى من بنية تحتية للذكاء الاصطناعي بسعة 250 ميجاوات خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، تبدأ بنشر 25 ميجاوات، إلى جانب إطلاق حل «AI in a Box».

كما تتعاون «هيوماين» مع مجموعة stc لإنشاء مراكز بيانات بسعة أولية تبلغ 250 ميجاوات، مع خطة توسع مرحلية تستهدف الوصول إلى 1 جيجاوات.

وفي نيوم، أعلنت «هيوماين» وDataVolt التعاون لتطوير 100 ميجاوات ضمن مشروع مركز بيانات للذكاء الاصطناعي في «أوكساجون»، تبلغ سعته الإجمالية المخطط لها 360 ميجاوات، بالتزامن مع بدء الأعمال الإنشائية للمشروع.

وتتعاون الشركة كذلك مع Together AI لتوفير قدرات للذكاء الاصطناعي بسعة 55 ميجاوات وإنشاء مركز بيانات جديد في المملكة بسعة تصل إلى 250 ميجاوات.

وفي الحوسبة المسرّعة، أطلقت «هيوماين» سحابة للذكاء الاصطناعي مدعومة بمنصة NVIDIA Blackwell Ultra، فيما توسع تعاونها مع AWS لتوفير سعة تصل إلى 50 ميجاوات بحلول 2028.

كما شملت الإعلانات توسيع الشراكة مع Microsoft لتقديم «HUMAIN ONE» و«Microsoft 365 Copilot» لقطاع الأعمال، إلى جانب إطلاق حاسوب «HUMAIN AI PC» بنظام Windows، والتعاون مع SLB لتطوير حلول ذكاء اصطناعي لقطاع الطاقة.

وقال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي، عبدالله السواحه، إن المملكة تستهدف تعزيز موقعها في عصر الذكاء من خلال الاستثمار في القدرات الحوسبية ورأس المال والبنية التحتية والطاقة والرقائق والنماذج المتقدمة، بما يدعم تحولها إلى مركز عالمي للاستثمارات التقنية.

ويغطي «ليب 2026» مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني والمدن الذكية والتقنية المالية والصحة والفضاء والألعاب والتنقل، في وقت تتسارع فيه استثمارات السعودية لبناء منظومة متكاملة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

دول الخليج تتصدر المشهد العالمي في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي

تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي المشهد العالمي في تبني الذكاء الاصطناعي داخل بيئات العمل، مع انتقال الشركات من مرحلة التجربة إلى دمج التقنيات بصورة متزايدة في عملياتها اليومية، وفق تقرير حديث لبوسطن كونسلتينج جروب.

وأظهر الإصدار الرابع من تقرير «الذكاء الاصطناعي في العمل 2026»، المستند إلى بيانات من السعودية والإمارات والكويت وقطر، أن 93% من موظفي الصفوف الأمامية و95% من المديرين والقيادات يستخدمون تقنيات الذكاء الاصطناعي عدة مرات أسبوعياً على الأقل.

ويتجاوز ذلك المتوسط العالمي بصورة واضحة، إذ تبلغ نسبة الاستخدام بين موظفي الصفوف الأمامية عالمياً نحو 74%.

ولا يقتصر التقدم الخليجي على معدلات الاستخدام، إذ أفاد 58% من موظفي الصفوف الأمامية و67% من المديرين والقيادات بأن أدوات الذكاء الاصطناعي توفر لهم ما لا يقل عن ثماني ساعات عمل أسبوعياً، ما يضع دول الخليج إلى جانب الهند ضمن المناطق الرائدة عالمياً في الاستفادة من التقنية لرفع الإنتاجية.

ويمتد تأثير الذكاء الاصطناعي إلى سوق العمل والمهارات، حيث قال 85% من موظفي الصفوف الأمامية و92% من المديرين والقيادات إنه أعاد تشكيل المهارات المطلوبة لأداء وظائفهم.

وفي الوقت نفسه، أفاد 69% من الموظفين و77% من المديرين والقيادات بأن استخدام الذكاء الاصطناعي أسهم في زيادة رضاهم واستمتاعهم بالعمل.

وتشير التوقعات إلى تحول أكبر خلال السنوات المقبلة، إذ يرى 60% من موظفي الصفوف الأمامية و66% من المديرين والقيادات أن وكلاء الذكاء الاصطناعي سيتمكنون من تنفيذ نصف مهامهم الوظيفية الحالية على الأقل خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

ورغم ذلك، تبدو المخاوف من فقدان الوظائف محدودة نسبياً، إذ أعرب 28% من الموظفين و29% من المديرين والقيادات عن قلقهم من احتمال أن يحل الذكاء الاصطناعي محلهم.

وقال روبرت شو، الشريك والمدير المفوض في بوسطن كونسلتينج جروب أكس، إن معدلات التبني في الخليج تعكس انتقال المؤسسات من التجارب الأولية إلى الدمج الفعلي للذكاء الاصطناعي في العمل اليومي، مشدداً على أهمية الاستثمار في تطوير الكفاءات وإعادة تصميم سير العمل.

ويرى التقرير أن التحدي المقبل لم يعد في تبني التقنية بحد ذاتها، وإنما في تحويل مكاسب الإنتاجية الفردية إلى قيمة اقتصادية ومؤسسية مستدامة، من خلال استراتيجيات واضحة ونماذج تشغيل وأطر حوكمة قادرة على مواكبة الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي.

سيتي سكيب البحرين 2026 يعرض مشاريع عقارية بنحو 10 مليار دولار

المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

تستعد البحرين لاستضافة النسخة الخامسة من «سيتي سكيب البحرين» خلال الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض، وسط توقعات باستقطاب أكثر من 11 ألف زائر محلي ودولي، وعرض مشاريع عقارية بقيمة إجمالية تصل إلى 10.2 مليار دولار.

ويجمع الحدث، الذي يمتد على مدى خمسة أيام، المطورين العقاريين والمستثمرين ومشتري المنازل والأفراد ذوي الثروات العالية والمؤسسات المالية والجهات الحكومية، بما يوفر منصة لعرض المشاريع ومقارنة الفرص الاستثمارية وبناء الشراكات وإبرام الصفقات.

وبحسب البيانات الصادرة عن منظمي «سيتي سكيب البحرين»، من المقرر أن تشهد نسخة 2026 طرح وعرض أكثر من 90 مشروعاً عقارياً رئيسياً، إلى جانب مشاركة أكثر من 100 من مندوبي المؤتمر ضمن البرنامج المصاحب.

ويركز الحدث على ربط المطورين مباشرة بالمستثمرين والمشترين الباحثين عن فرص عقارية، إضافة إلى إتاحة المجال أمام الشركات للقاء الجهات الحكومية وصناع القرار وأصحاب المصلحة المرتبطين بتطوير وتنفيذ المشاريع.

كما يستهدف المعرض تعزيز الشراكات بين شركات القطاع العقاري ومقدمي الخدمات والمؤسسات المالية والمهندسين المعماريين والمصممين والمخططين، بما يفتح المجال أمام تعاون وفرص أعمال تمتد إلى أسواق منطقة الخليج.

وتتضمن نسخة 2026 كذلك الاطلاع على الاتجاهات العالمية والابتكارات وتدفقات الاستثمار التي تعيد تشكيل القطاع العقاري، في وقت تتزايد فيه أهمية المعارض المتخصصة كمنصات تجمع رأس المال والمطورين والمشترين في سوق واحدة.

وتشمل الجهات المستهدفة بالمشاركة المطورين العقاريين والبنوك والمؤسسات المالية والوزارات والجهات الحكومية، إلى جانب شركات الخدمات العقارية والوكلاء والوسطاء وشركات الهندسة والتصميم والتخطيط.

ويعزز حجم المشاريع المعروضة، البالغ 10.2 مليار دولار، مكانة «سيتي سكيب البحرين» كإحدى المنصات الرئيسية لتسويق الفرص والمشاريع العقارية في المملكة وربطها بقاعدة أوسع من المستثمرين والمشترين المحليين والدوليين.

"بناء البحرين" تستكمل "مراسي تيراسيز" بـ 345 وحدة سكنية قبل الموعد

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة بناء البحرين، المطور الرئيسي لمشروع مراسي البحرين، استكمال مشروع "مراسي تيراسيز" قبل الموعد المحدد، ليضيف 345 وحدة سكنية جديدة إلى المعروض العقاري في الوجهة الساحلية المتكاملة.

ويتألف المشروع من مبنيين سكنيين يربط بينهما جسر علوي بتصميم معماري مميز، ويوفر إطلالات على الواجهة البحرية، مستفيدًا من موقعه بالقرب من شاطئ مراسي ومجمع مراسي جاليريا.

ويعزز المشروع تنوع الخيارات السكنية والاستثمارية ضمن مراسي البحرين، مع توفير مجموعة من المرافق والخدمات التي تستهدف تقديم تجربة معيشية متكاملة.

وأكد المدير العام لشركة بناء البحرين، المهندس طارق نور، أن إنجاز «مراسي تيراسيز» قبل الموعد المحدد يعكس نهج الشركة في تنفيذ مشاريعها والوفاء بالتزاماتها تجاه ملاك الوحدات والمستثمرين والشركاء، مع المحافظة على معايير الجودة في التصميم والتنفيذ والتسليم.

وأضاف أن الشركة تواصل من خلال مشاريعها تطوير مراسي البحرين كوجهة تجمع بين السكن والضيافة والتسوق والترفيه، بما يدعم نمو الوجهة وتوسع محفظتها العقارية.

ويمثل استكمال «مراسي تيراسيز» إضافة جديدة إلى المشاريع المنجزة في مراسي البحرين، في وقت تشهد فيه المملكة توسعًا في تطوير المشاريع العقارية والوجهات متعددة الاستخدامات، بما يعزز جاذبية القطاع أمام السكان والمستثمرين.

تملك المساكن في السعودية يرتفع إلى 66.24%

ارتفعت نسبة تملك المساكن في السعودية إلى 66.24% خلال عام 2025، متجاوزة المستهدف السنوي البالغ 65%، ومقتربة من مستهدف رؤية السعودية 2030 البالغ 70%.

وشهد العام توفير نحو 107 آلاف وحدة سكنية وأرض مطورة، ما أسهم في توسيع الخيارات المتاحة أمام المواطنين الراغبين في التملك، بالتزامن مع استمرار نمو الطلب على العقارات السكنية في المملكة.

وتعكس نتائج «سيتي سكيب العالمي 2025» قوة الطلب، إذ كان 62% من زوار المعرض يبحثون بجدية عن منزل، فيما أبدى 42% من المشترين اهتمامًا بعقارات تتراوح قيمتها بين 300 ألف و2.6 مليون دولار.

ويتزامن نمو السوق مع صدور اللائحة التنفيذية لنظام تملك غير السعوديين للعقار، التي تحدد آليات تملك الأفراد والشركات والكيانات غير السعودية للعقارات والحقوق العقارية في المملكة، ما يوفر مسارات أكثر وضوحًا أمام المشترين والمستثمرين الدوليين.

وفي ظل هذه التحولات، يستهدف «سيتي سكيب العالمي 2026» جمع مشتري المنازل والمستثمرين والمطورين والبنوك وصناع السياسات، بما يتيح مقارنة المشاريع السكنية والتعرف على حلول التمويل والفرص الاستثمارية المتاحة.

وكانت NHC قد سجلت خلال نسخة 2025 رقمًا قياسيًا في موسوعة غينيس لأكبر عدد من المنازل المباعة خلال معرض عقاري، في مؤشر على حجم الطلب الذي شهده الحدث.

وقال وزير البلديات والإسكان السعودي ماجد الحقيل إن المملكة تشهد تحولًا نوعيًا في توسيع فرص تملك المساكن، بالتزامن مع تطوير مجتمعات سكنية جديدة وتوسيع خيارات التمويل واستقطاب الاستثمارات العقارية.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لـNHC محمد البطي استمرار الشركة في توسيع محفظتها العقارية التي بلغت قيمتها 250 مليار ريال بنهاية 2025، مع استهداف تجاوز نصف تريليون ريال وتطوير أكثر من 600 ألف وحدة سكنية بحلول 2030.

وتواصل الشركة كذلك توسيع حلولها الرقمية عبر أكثر من 15 منصة تخدم 20 مليون مستخدم، إلى جانب تعزيز الشراكات مع المطورين والقطاع الخاص في مختلف مناطق المملكة.

وتعكس هذه المؤشرات تسارع التحولات في السوق العقارية السعودية، مع اقتراب المملكة من مستهدف تملك المساكن البالغ 70%، وتوسع قاعدة المشترين والاستثمارات بالتوازي مع زيادة المعروض السكني.

"مدينة مقابل مدينة".. نموذج استثماري يربط إعادة إعمار سوريا بالتنمية الاجتماعية

أطلق الصندوق السيادي السوري بالشراكة مع مجموعة «أرادَ» الإماراتية نموذج «مدينة مقابل مدينة»، في توجه استثماري جديد يربط تطوير المشاريع العقارية الكبرى بتمويل وتنفيذ مجتمعات سكنية وتنموية للفئات الأكثر حاجة، بما يوسع الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعملية إعادة الإعمار.

ويقوم النموذج على تخصيص مساهمة تنموية موازية لكل مشروع استثماري كبير، تستهدف المجتمعات المحلية وتوفر فرصاً للعمل والتدريب، إلى جانب تحفيز الشركات والموردين والخدمات المرتبطة بالمشاريع الجديدة.

ويستهدف التطبيق الأول دعم قاطني المخيمات وأصحاب المنازل المهدمة عبر تطوير مجتمعات سكنية مستدامة بالتوازي مع المشروع الاستثماري، في محاولة للانتقال من إعادة بناء الأصول فقط إلى إعادة بناء المجتمعات وخلق نشاط اقتصادي مستدام حولها.

ومن المنتظر أن يكشف الصندوق خلال الفترة المقبلة تفاصيل أول مدينة ضمن النموذج، بما يشمل الموقع والمكونات ومراحل التنفيذ والفئات المستفيدة والجدول الزمني للمشروع.

ويتزامن إطلاق المبادرة مع تطبيقها ضمن اتفاقية «دمشق الجديدة» بين الصندوق السيادي السوري ومجموعة «أرادَ»، باستثمارات تقارب 7 مليارات دولار وعلى مساحة تصل إلى 4 ملايين متر مربع، في أول مشروع للمجموعة الإماراتية داخل سوريا.

ويضم المشروع 11 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى مرافق للضيافة والترفيه والتعليم والرعاية الصحية، مع تبني مفهوم «مدينة الـ15 دقيقة» الذي يقوم على توفير الاحتياجات والخدمات اليومية ضمن مسافات قريبة من السكان.

وقال رئيس مجلس إدارة الصندوق السيادي السوري، مازن الصالحاني، إن سوريا تحتاج إلى استثمارات لا تقتصر على إعادة بناء الأصول، بل تترك أثراً اقتصادياً واجتماعياً مستداماً، بحيث تتحول المشاريع الكبرى إلى محركات للنمو والتوظيف والتنمية.

ويراهن الصندوق كذلك على الأثر غير المباشر للاستثمارات الكبرى عبر خلق الوظائف، وتدريب الكفاءات، وتنشيط سلاسل التوريد المحلية ونقل المعرفة والخبرات الدولية، بما يتيح للشركات والعمالة السورية المشاركة في القيمة الاقتصادية التي تولدها المشاريع.

ويستند «مدينة مقابل مدينة» إلى مبادرة «بيت مقابل بيت» التي نفذتها «أرادَ» سابقاً لمصلحة لاجئين في عدد من الدول، مع توسيع نطاق الفكرة في سوريا من المستوى السكني الفردي إلى تطوير مجتمعات متكاملة.

ويضع النموذج اختباراً جديداً أمام استثمارات إعادة الإعمار في سوريا، عبر محاولة الجمع بين الجدوى التجارية للمشاريع والمسؤولية الاجتماعية، وتحويل جزء من التدفقات الاستثمارية إلى تنمية مباشرة للمجتمعات المتضررة.

طيران الخليج تتعاون مع «PAYOT» الفرنسية لتعزيز تجربة "الصقر الذهبي"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت طيران الخليج إطلاق حقيبة مستلزمات سفر جديدة لمسافري درجة الصقر الذهبي، بالتعاون مع دار العناية بالبشرة الفرنسية PAYOT، ضمن توجه الناقلة البحرينية لتطوير تجربة السفر والخدمات المقدمة على متن رحلاتها.
وتجمع الحقيبة الجديدة، التي تحمل علامة طيران الخليج، بين التصميم العصري واستخدام مواد مستدامة، وتضم مجموعة من مستلزمات السفر الأساسية ومنتجات للعناية بالبشرة من «PAYOT»، جرى اختيارها للمساعدة في الحفاظ على البشرة والحد من تأثيرات السفر الجوي عليها.
وتأسست «PAYOT» في باريس عام 1920، وتمتلك خبرة تمتد لأكثر من قرن في مجال العناية بالبشرة، فيما تخضع منتجاتها لاختبارات علمية وجلدية.
وتأتي الشراكة في إطار استثمار طيران الخليج في تطوير منتجات درجة الصقر الذهبي وتعزيز موقعها ضمن سوق السفر الفاخر، بالتوازي مع إدخال عناصر الاستدامة في المنتجات والخدمات المقدمة للمسافرين.
ويمثل تطوير الخدمات داخل المقصورة أحد محاور المنافسة بين شركات الطيران، خصوصاً في الدرجات الممتازة، مع تزايد اهتمام المسافرين بجودة التجربة والخدمات المصاحبة للرحلة إلى جانب المنتج الأساسي للنقل الجوي.

75.7 مليون سائح أنفقوا 131.9 مليار دولار في دول الخليج خلال 2025

استقبلت دول مجلس التعاون الخليجي نحو 75.7 مليون سائح خلال عام 2025، فيما بلغ إنفاق الزوار القادمين إليها 131.9 مليار دولار، في مؤشر على تسارع نمو القطاع وتعاظم مساهمته في اقتصادات دول المنطقة.

وبحسب بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، وصلت المساهمة الاقتصادية الكلية للقطاع السياحي الخليجي إلى نحو 254.7 مليار دولار خلال العام الماضي، بالتزامن مع تقدم دول المجلس في تنفيذ استراتيجيتها الخليجية للسياحة.

وسجلت المساهمة الاقتصادية للسياحة في دول المجلس خلال الفترة من 2019 إلى 2025 معدل نمو سنوي بلغ 7.3%، متجاوزة معدل النمو العالمي البالغ 6.7%.

كما استحوذت دول الخليج على نحو 5% من حركة السياحة الدولية، مقابل حصة أكبر بلغت 6.9% من العائدات السياحية العالمية، ما يعكس ارتفاع القيمة الاقتصادية والعائد المحقق من السياح مقارنة بحصة المنطقة من أعداد الزوار عالميًا.

وبلغ متوسط التقدم في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الخليجية للسياحة 73.8% حتى نهاية 2025.

وجاء الكشف عن هذه المؤشرات بالتزامن مع تنظيم المركز الإحصائي الخليجي في مسقط الحلقة الإقليمية الثامنة حول الابتكار في إحصاءات السياحة، تحت عنوان «الابتكار في إحصاءات السياحة: تكامل البيانات وتحليل الاتجاهات».

وتستمر الحلقة يومين بمشاركة مسؤولين و30 مختصًا في إنتاج إحصاءات السياحة من الأجهزة الإحصائية بدول مجلس التعاون.

وتناقش تطوير آليات دمج البيانات السياحية من مصادر متعددة، وتحسين جودة الإحصاءات وقابليتها للمقارنة بين دول الخليج، إلى جانب استخدام البيانات في تحليل الاتجاهات واستشراف الطلب السياحي ودعم القرارات الاستثمارية والسياسات التنموية.

وأكدت المديرة العامة للمركز انتصار بنت عبدالله الوهيبي أن إحصاءات السياحة أصبحت أداة رئيسية لقياس المساهمة الاقتصادية للقطاع وتحليل اتجاهاته، في ظل تنامي موقع السياحة ضمن استراتيجيات التنويع الاقتصادي في دول المجلس.

قطر تستقبل 2.34 مليون زائر في 8 أشهر

استقبلت قطر نحو 2.338 مليون زائر عبر منافذها الجوية والبرية والبحرية خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026، مع استحواذ زوار دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من التدفقات السياحية.

وبحسب بيانات «قطر للسياحة»، ارتفع عدد الزوار خلال أغسطس بنسبة 6.3% على أساس شهري إلى 303 آلاف زائر، مقارنة بنحو 285 ألفاً في يوليو، ما يعكس تحسناً في حركة الزوار خلال الشهر.

وتصدرت دول مجلس التعاون مصادر الزوار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس، بنحو 958 ألف زائر، يمثلون 41% من إجمالي الزوار، ما يؤكد أهمية السوق الخليجية للقطاع السياحي القطري.

وجاءت آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بنحو 489 ألف زائر وحصة 20.9%، تلتها أوروبا بفارق محدود عند 486 ألف زائر، بما يعادل 20.8% من الإجمالي.

وسجلت الأميركتان نحو 169 ألف زائر بحصة 7.2%، فيما استقبلت قطر 162 ألف زائر من الدول العربية الأخرى، بما يمثل 6.9%، ونحو 73 ألف زائر من بقية الدول الأفريقية بحصة 3.1%.

وتظهر الأرقام تنوع الأسواق المصدرة للسياح إلى قطر، إلا أن دول الخليج وآسيا وأوقيانوسيا وأوروبا مجتمعة تستحوذ على أكثر من 82% من إجمالي الزوار، ما يجعل هذه الأسواق محورية في حركة القطاع السياحي.

دبي تستضيف 14 معرضًا ومؤتمرًا دوليًا خلال سبتمبر

يستضيف مركز دبي التجاري العالمي ومركز دبي للمعارض خلال سبتمبر 14 معرضًا ومؤتمرًا دوليًا، تغطي قطاعات الطاقة والاستثمار والعقارات والسياحة والرعاية الصحية والأمن السيبراني والتكنولوجيا والخدمات المالية، بمشاركة عشرات الآلاف من الخبراء والمستثمرين وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم.

وتنطلق أجندة الفعاليات بمعرض الشرق الأوسط للطاقة خلال الفترة من 1 إلى 3 سبتمبر، بمشاركة أكثر من 1,900 جهة عارضة ونحو 35 ألف مشارك من أكثر من 150 دولة.

ويقام المعرض الدولي للعقارات وقمة AIM للاستثمار خلال الفترة من 7 إلى 9 سبتمبر، فيما تستضيف دبي فعاليات «دبي ديرما» من 8 إلى 10 سبتمبر.

وتتواصل الفعاليات مع سوق السفر العربي خلال الفترة من 14 إلى 17 سبتمبر، ضمن أجندة تستهدف قطاعات السياحة والسفر والاستثمار وتعزيز التواصل بين الشركات والأسواق الدولية.

وفي قطاع الأمن السيبراني، يقام «جيسيك جلوبال» من 16 إلى 18 سبتمبر في مركز دبي للمعارض، مع توقعات باستقطاب أكثر من 25 ألف متخصص من 182 دولة.

وتشمل أجندة الشهر كذلك معرض الفوركس و«سيملس الشرق الأوسط» ومؤتمر «ميدام»، إلى جانب «رؤية – معرض الإمارات للوظائف» خلال الفترة من 28 إلى 30 سبتمبر، بمشاركة أكثر من 120 شركة توفر فرصًا وظيفية في ما يزيد على 23 قطاعًا.

وتختتم فعاليات سبتمبر بمعرض ومؤتمر «جوتيك» لتكنولوجيا الغاز والنفط وقمة «أمازون ويب سيرفيسز دبي».

ويعكس تنوع الفعاليات الدولية التي تستضيفها الإمارة تنامي دور اقتصاد المعارض والمؤتمرات في جذب الزوار والشركات والاستثمارات، ودعم مكانة دبي مركزًا إقليميًا للأعمال والتكنولوجيا والاقتصاد الجديد.

مطار الملكة علياء يقترب من مليون مسافر في يوليو بنمو شهري 29.2%

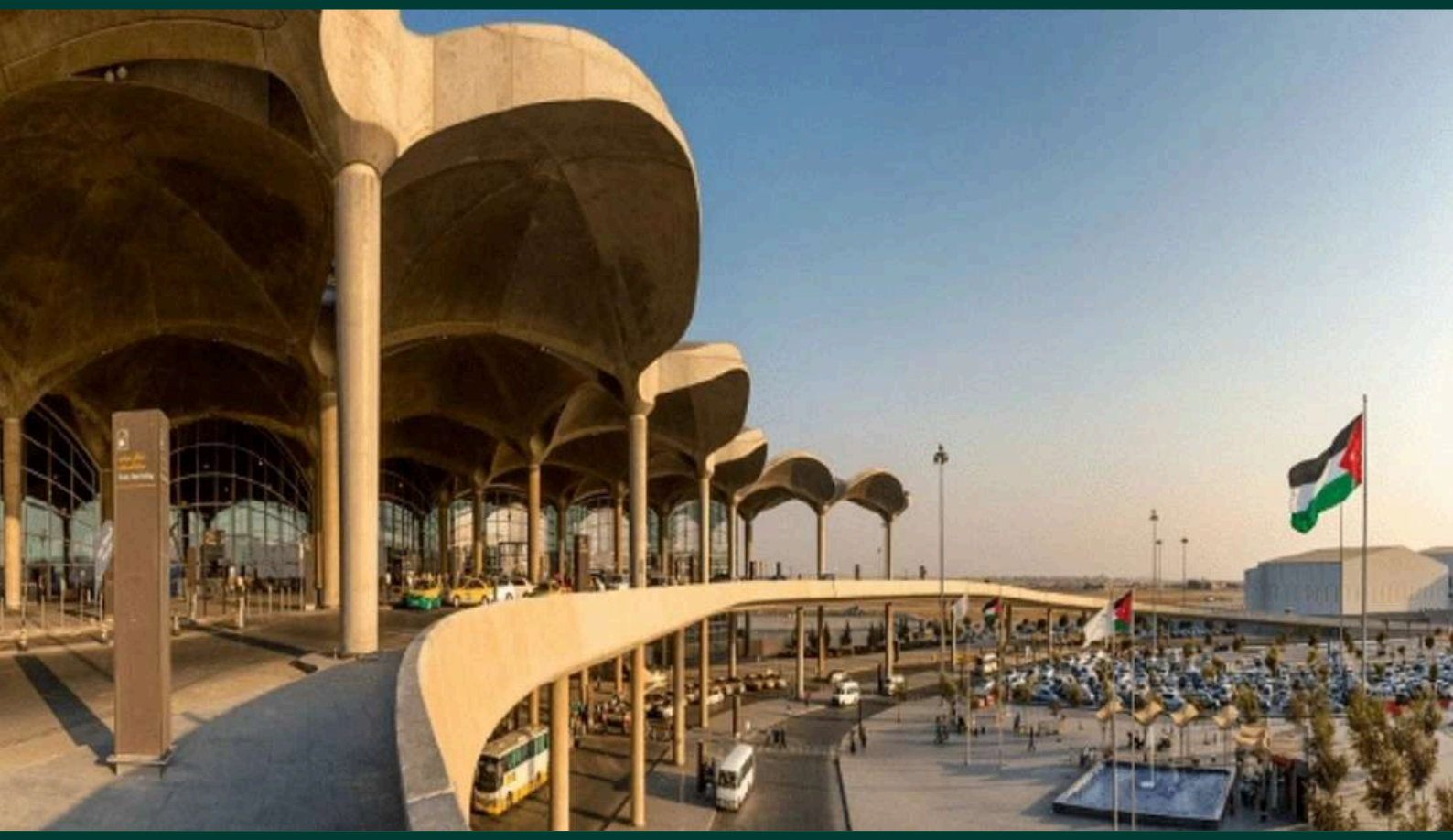

سجل مطار الملكة علياء الدولي في الأردن انتعاشاً قوياً في حركة السفر خلال يوليو 2026، مع ارتفاع عدد المسافرين بنسبة 29.2% على أساس شهري إلى 967.7 ألف مسافر، مدفوعاً بذروة موسم السفر الصيفي.

وبحسب بيانات مجموعة المطار الدولي، الشركة المشغلة للمطار، ظل عدد المسافرين أقل بنسبة محدودة بلغت 1.2% مقارنة بيوليو 2025، رغم التحسن الكبير المسجل مقارنة بيونيو الماضي.

7.4 آلاف حركة طيران

وسجل المطار خلال يوليو 7,403 حركات طائرات، بزيادة شهرية بلغت 21.1%، في مؤشر على تسارع النشاط التشغيلي بالتزامن مع ارتفاع الطلب على السفر.

وامتد التحسن إلى الشحن الجوي، إذ تعامل المطار مع نحو 7,594 طناً من البضائع خلال الشهر، بزيادة 16% مقارنة بيونيو 2026.

وتظهر المؤشرات الثلاثة — المسافرون والطائرات والشحن — تعافياً واضحاً في نشاط المطار بعد التقلبات التي شهدتها الأشهر السابقة من العام، مع اقتراب حركة الركاب من مستوى مليون مسافر خلال شهر واحد.

وقال نيكولا دفيلبير، الرئيس التنفيذي لمجموعة المطار الدولي، إن أداء يوليو يعكس أهمية الربط الجوي في دعم السياحة والتجارة والاقتصاد الأردني، مؤكداً استمرار العمل على رفع جاهزية المطار للتعامل مع تغيرات الطلب والحفاظ على كفاءة العمليات والخدمات.

ويعزز النمو الشهري القوي لحركة المسافرين والطائرات والشحن الدور الاقتصادي لمطار الملكة علياء بوصفه البوابة الجوية الرئيسية للأردن ومحوراً لربط حركة السياحة والتجارة بالأسواق الإقليمية والدولية.

"شبيه الجبنة" في البحرين.. سعر أقل يغيّر شكل المنافسة

المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

لم تعد كلمة "شبيه" المطبوعة بخط صغير على بعض عبوات الجبن ومنتجات الألبان في الأسواق مجرد تفصيل في البطاقة الغذائية. خلف هذه الكلمة صناعة قائمة بذاتها، تقوم أساساً على استبدال جزء من مكونات الألبان، وفي مقدمتها دهن الحليب، بمكونات أخرى أقل تكلفة، وغالباً بزيوت نباتية، للوصول إلى منتج يحاكي الجبن في الطعم والقوام والاستخدام، ولكن بتركيبة وتكلفة مختلفتين.

وفي السوق البحرينية، تظهر هذه المنتجات بالفعل ضمن خيارات المستهلك اليومية. وتعرض متاجر تجزئة محلية أصنافاً مصنفة صراحة باعتبارها Cheese Analogue؛ ومن الأمثلة المتاحة حالياً منتج شبيه بجبنة الفيتا بوزن 250 غراماً بسعر 0.475 دينار، إضافة إلى منتجات أخرى من فئة شبيه الجبن القابل للدهن. وهذا الحضور يضع «الشبيه» في قلب المنافسة السعرية داخل سوق الأغذية، خصوصاً مع ارتفاع حساسية المستهلك تجاه الأسعار.

ماذا تعني كلمة «شبيه» علمياً؟

علمياً، يستخدم مصطلح Cheese Analogue لوصف منتج يشبه الجبن، يجري تصنيعه من خلال الاستبدال الجزئي أو الكامل لبعض مكونات الجبن التقليدية، مثل الحليب أو دهن الحليب أو بروتيناته، بمكونات أخرى قد تشمل الدهون والبروتينات النباتية، إلى جانب النشويات وأملاح الاستحلاب والمثبتات والمنكهات بحسب تركيبة المنتج. ولذلك قد تكون بعض الأنواع محتوية على مكونات ألبان مع استبدال الدهون فقط، بينما تكون أنواع أخرى نباتية بالكامل. (

وبصيغة أبسط، فإن «شبيه الجبنة» ليس بالضرورة جبناً تقليدياً أرخص سعراً؛ بل منتج مختلف في تركيبته صُمم ليؤدي وظائف مشابهة للجبن من حيث المذاق أو القوام أو الذوبان والاستخدام في الطبخ.

وتوضح الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية أن تسمية «شبيه» تطبق على منتجات الألبان التي يُستبدل فيها دهن الحليب كلياً أو جزئياً بالزيوت النباتية، وأن أحد الدوافع الأساسية لهذا الاستبدال هو خفض تكلفة التصنيع، وبالتالي خفض السعر النهائي للمستهلك. كما تؤكد أن المنتجات المطابقة للوائح والمواصفات آمنة للاستهلاك.

والأهم بالنسبة إلى البحرين أن «شبيه منتجات الألبان» ليس وصفاً تسويقياً عشوائياً؛ إذ اعتمدت المملكة اللائحة الفنية الخليجية GSO 2572:2021 الخاصة بهذه المنتجات، كما يظهر تحديثها GSO Amd 1:2024/2572:2021 ضمن القرارات المنشورة لوزارة الصناعة والتجارة.

المعادلة الاقتصادية: الزيت بدلاً من دهن الحليب

استبدال دهن الحليب بمصدر دهني نباتي أقل تكلفة يسمح للمصنع بخفض تكلفة المادة الخام، وهو ما يمكن أن ينعكس على سعر البيع النهائي.
وتقدم إحدى الشركات الموردة لقطاع المطاعم في المنطقة، على سبيل المثال، منتجاً أبيض شبيهاً بالجبن يحتوي على حليب بقري منزوع الدسم وزيت النخيل، وتصفه صراحة بأنه مناسب للمطابخ التي تحتاج إلى جبن أبيض منخفض التكلفة.
وهذا يمنح «الشبيه» ميزة اقتصادية واضحة في قطاعين: التجزئة، والمطاعم وخدمات الأغذية.
بالنسبة إلى الأسرة، يوفر المنتج خياراً أقل سعراً في بعض الفئات. أما بالنسبة إلى المطعم أو المخبز أو شركة التموين التي تستهلك عشرات أو مئات الكيلوغرامات شهرياً، فإن فارقاً صغيراً في تكلفة الكيلوغرام قد يتحول إلى وفر ملموس في المصروفات التشغيلية.
ومن هنا تصبح القضية أوسع من عبوة على رف السوبرماركت؛ فكلما توسع استخدام البدائل الأقل تكلفة في البيتزا والمعجنات والسندويتشات والصلصات والمطابخ التجارية، أصبح لها تأثير في تكلفة إنتاج الوجبة وهوامش ربح المنشآت وأسعار البيع للمستهلك.

منافسة غير متكافئة إذا غابت المعرفة

لكن الميزة السعرية تخلق في المقابل سؤالاً مهماً حول شفافية المنافسة.
فالمستهلك الذي يقارن عبوتين متقاربتين في الشكل والحجم قد يختار الأرخص معتقداً أنه حصل على الجبن نفسه بسعر أفضل، بينما يكون في الواقع أمام منتجين مختلفين في التركيبة.
وهنا تحديداً تكتسب كلمة «شبيه» أهميتها الاقتصادية قبل الصحية؛ لأنها تجعل السعر قابلاً للمقارنة على أساس صحيح. فالمنتج الأقل سعراً ليس بالضرورة نتيجة كفاءة أكبر لدى الشركة المنتجة، وإنما قد يعود جزء من فارق السعر إلى استخدام مواد أولية مختلفة وأقل تكلفة.
الأمر نفسه ينطبق على قطاع المطاعم. فإذا استُخدم شبيه الجبن بدلاً من الجبن الطبيعي في منتج غذائي، فإن وضوح المعلومة للمستهلك يصبح جزءاً مهماً من عدالة السوق، خصوصاً عندما يدفع المستهلك سعراً يتوقع مقابله مكونات بعينها.

هل «شبيه الجبنة» مضر بالصحة؟

الإجابة العلمية الأكثر دقة هي: لا يمكن الحكم على جميع منتجات شبيه الجبن بأنها ضارة، كما لا يمكن اعتبارها غذائياً مطابقة للجبن الطبيعي.
فالتركيبات تختلف بصورة كبيرة بين منتج وآخر. والجهات التنظيمية التي تناولت هذه الفئة تؤكد أن المنتجات المطابقة للمواصفات آمنة للاستهلاك، وبالتالي فإن وجود كلمة «شبيه» على العبوة لا يعني أن المنتج مغشوش أو غير آمن.
لكن «آمن» لا تعني بالضرورة «مساوياً غذائياً».
وتبين المراجعات العلمية أن القيمة الغذائية لشبيه الجبن تعتمد على نوع الدهون والبروتينات والنشويات والأملاح المستخدمة وطريقة التصنيع.
وبعض التركيبات قد تحتوي على مستويات مرتفعة من الدهون المشبعة، خصوصاً عند الاعتماد على زيوت مثل جوز الهند أو الدهون النباتية الصلبة وزيت النخيل لتحقيق القوام والذوبان المطلوبين.
وترتبط الإفراطات في الدهون المشبعة بمخاطر صحية، ولهذا لا يصح تقييم المنتج من كلمة «نباتي» أو «شبيه» وحدها؛ بل من بطاقته الغذائية الفعلية.

وفي المقابل، يمكن تصميم أنواع من شبيه الجبن بمحتوى أقل من الدهون أو الملح أو خالية من الكوليسترول، وهو ما يجعل التعميم في الاتجاه الآخر غير دقيق أيضاً.
كما أن محتوى البروتين والكالسيوم والعناصر الدقيقة قد يختلف عن الجبن التقليدي، ما لم تكن التركيبة تحتوي عليها أو يكون المنتج مدعماً بها.
ولهذا ينبغي النظر إلى البروتين والكالسيوم والصوديوم والدهون المشبعة والسعرات الحرارية عند المقارنة، وليس إلى السعر وحده.

كلمة صغيرة وراءها سوق عالمي بالمليارات

اقتصادياً، يبدو أن هذه الفئة مرشحة للتوسع. فقد قُدرت سوق شبيه الجبن عالمياً بنحو 2.2 مليار دولار في 2025، مع توقعات بوصولها إلى نحو 4.49 مليار دولار بحلول 2034، مدفوعة بعوامل تشمل السعر والطلب على المنتجات النباتية والخيارات الخالية من اللاكتوز وتوسع استخدامها في الصناعات الغذائية.
وفي البحرين، لا تتوافر بيانات منشورة تفصل حجم مبيعات أو واردات «شبيه الجبنة» وحده عن بقية منتجات الألبان، ولذلك سيكون من غير الدقيق وضع رقم لحجم السوق المحلية. لكن وجود هذه المنتجات في قنوات التجزئة واعتماد لائحة فنية خليجية خاصة بها يؤكد أنها أصبحت فئة تجارية قائمة وليست مجرد حالات محدودة.

المستهلك أمام معادلة «السعر مقابل المكونات»

في النهاية، لا تبدو القضية معركة بين «الجبنة» و«شبيه الجبنة». فلكل منتج سوقه وسعره واستخداماته، والمنتج المطابق للمواصفات ليس بالضرورة مشكلة صحية لمجرد أنه «شبيه».
القضية الحقيقية هي حق المستهلك في معرفة ما يشتريه، وحق السوق في منافسة تقوم على وضوح المنتج والسعر والجودة.
فعندما يكون الفارق بين المنتجين ناتجاً عن استبدال دهن الحليب بزيت نباتي أقل تكلفة، يصبح من الطبيعي أن يعرف المستهلك لماذا يدفع سعراً أقل. وعندما يختار المنتج الأرخص بعد قراءة المكونات والقيمة الغذائية، يكون قد اتخذ قراراً اقتصادياً واعياً.
أما أن يشتري «شبيه الجبنة» معتقداً أنه جبن تقليدي، فهنا لا تعود المسألة مجرد فرق في المذاق؛ بل تصبح قضية شفافية غذائية واقتصادية في آن واحد.

بورصة البحرين تؤهل 8 خريجين في أسواق رأس المال ضمن "المواهب الواعدة"

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت بورصة البحرين النسخة الأولى من برنامج تدريب الخريجين «المواهب الواعدة»، بعد برنامج امتد شهرين واستهدف تأهيل الكفاءات البحرينية الشابة للعمل في قطاع أسواق رأس المال وتقليص الفجوة بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل.

وكرّمت البورصة 8 خريجين بعد إتمامهم البرنامج، حيث قدم المشاركون عروضاً ختامية تناولت تجاربهم العملية والمهارات والمعارف التي اكتسبوها، إلى جانب مقترحات لتطوير جوانب العمل التي شاركوا فيها.

ويركز «المواهب الواعدة» على الجمع بين التدريب العملي والتطوير المهني والإرشاد الوظيفي، بما يمنح الخريجين معرفة مباشرة ببيئة العمل في الأسواق المالية ويعزز جاهزيتهم لبدء مسيرتهم المهنية.

وتوزع المشاركون على عدد من الإدارات في بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة، ما أتاح لهم التعرف على الوظائف والعمليات المختلفة داخل منظومة أسواق رأس المال، وفهم العلاقة بين التداول والمقاصة والوظائف الداعمة للقطاع.

كما حصل المتدربون على إرشاد مهني متخصص بهدف تطوير مهاراتهم الشخصية والعملية ومساعدتهم في تحديد مساراتهم الوظيفية المستقبلية.

وقال سلمان الزياني، مدير الموارد البشرية في بورصة البحرين، إن الاستثمار في الكفاءات الوطنية الشابة يمثل ركيزة لبناء قطاع مالي أكثر استدامة وابتكاراً، مشيراً إلى أن البرنامج يسعى إلى سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل ورفع الجاهزية المهنية للخريجين.

ويأتي البرنامج ضمن توجه بورصة البحرين للاستثمار في رأس المال البشري ودعم الكفاءات الوطنية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى مهارات متخصصة قادرة على مواكبة تطور أسواق المال والخدمات المالية والتحولات التقنية التي يشهدها القطاع.

"المتحدة للتأمين" تختتم أول نسخة من "مسارنا"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة المتحدة للتأمين، المتخصصة في إصدار التأمين للمركبات العابرة لجسر الملك فهد، اختتام النسخة الأولى من برنامجها التدريبي الصيفي «مسارُنا»، بعد شهرين من التدريب والتطوير المهني لطلبة الجامعات.

وأتاح البرنامج للمشاركين اكتساب خبرات عملية من خلال التدريب في مختلف أقسام الشركة والمشاركة في مشاريع ومهام مرتبطة ببيئة العمل الفعلية، بهدف تطوير مهاراتهم المهنية وتهيئتهم بصورة أفضل لمتطلبات سوق العمل.

وركز «مسارُنا» على تنمية المهارات في عدد من المجالات الحديثة، من بينها الأمن السيبراني والعلوم الاكتوارية والتصميم المرئي والمجالات التقنية، في إطار توجه الشركة نحو الاستثمار في تنمية رأس المال البشري ودعم تأهيل الكفاءات الوطنية.

ويأتي البرنامج بما يتوافق مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030 المرتبطة بتنمية الكفاءات وتعزيز المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل، خصوصًا في المجالات التقنية والتخصصية.

وقالت شيخة الرئيس، مدير قسم الموارد البشرية في المتحدة للتأمين، إن البرنامج يمثل استثمارًا في طاقات الشباب البحريني، ويسهم في منحهم خبرات عملية تساعدهم على بناء أساس مهني قبل دخول سوق العمل.

«COGMAN» تتصدر جولات «ستارت أب بحرين» بحلول ذكاء اصطناعي لإدارة الأعمال

المنامة - المنصة الاقتصادية

فازت منصة «Cogman» بالمركز الأول في النسخة السابعة والعشرين من فعالية «جولات ستارت أب بحرين»، فيما حلت منصة الصحة الرقمية «Luma» في المركز الثاني، وسط منافسة بين مشاريع بحرينية ناشئة تركز على الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية.

ونظمت «ستارت أب بحرين»، المنصة الوطنية المدعومة من صندوق العمل «تمكين»، الفعالية بدعم من مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضمن جهود تعزيز بيئة ريادة الأعمال وربط الشركات الناشئة بالخبراء والمستثمرين وفرص النمو.

وشهدت الجولة مشاركة أربعة مشاريع تقنية؛ هي «Vibo»، وهي منصة للتواصل الاجتماعي تعتمد المحتوى القصير والتفاعل الصوتي والمرئي، و*«Meem AI»* التي تقدم حلول ذكاء اصطناعي للمؤسسات تشمل المساعدات الصوتية والمرئية وإدارة الحركة وترجمة لغة الإشارة.

كما شاركت «Luma»، وهي منصة للصحة الرقمية تقدم فحوصات ورؤى صحية مدعومة بالذكاء الاصطناعي وتوصيات معتمدة من الأطباء عبر تطبيق للهواتف الذكية، إلى جانب «Cogman»، التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدارة العمليات والشؤون المالية والمخزون عبر لوحة تحكم موحدة.

وبعد تقييم المشاريع من لجنة تضم خبراء ومستثمرين في ريادة الأعمال، حصدت «Cogman» المركز الأول، فيما جاءت «Luma» ثانية.

وقال فهد السويدي من «Cogman» إن الفوز يمثل محطة مهمة في تطوير نموذج أعمال المشروع، مشيراً إلى أن الجولة أتاحت للفريق عرض فكرته أمام الخبراء والمستثمرين والاستفادة من ملاحظاتهم لدعم خطط النمو والتوسع.

من جانبه، اعتبر بدر مطر من «Luma» الحصول على المركز الثاني دافعاً لتطوير المشروع، لافتاً إلى أهمية الفعالية في بناء العلاقات مع المستثمرين والمتخصصين واستكشاف فرص جديدة للنمو.

وتعكس طبيعة المشاريع المشاركة الحضور المتزايد للذكاء الاصطناعي في منظومة الشركات الناشئة البحرينية، من إدارة المؤسسات والصحة الرقمية إلى التواصل وحلول الأعمال، بالتوازي مع توجه «تمكين» خلال 2026 لدعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي وتعزيز تنافسية القطاع الخاص ونمو المؤسسات الناشئة.

«سِناد» تختتم النسخة الثانية من برنامج «Horizons» لتطوير المواهب الشابة

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت «سِناد»، المتخصصة في خدمات معالجة البطاقات والمدفوعات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والتابعة لشركة «بنفت»، النسخة الثانية من برنامجها التدريبي الصيفي «Horizons»، في خطوة تستهدف تطوير مهارات المواهب الشابة وتعزيز جاهزيتها لسوق العمل.

وامتد البرنامج على مدى شهرين، أتاحت خلالهما الشركة للمشاركين خوض تجربة عملية شملت التعلم والتطبيق والتفاعل مع فرق العمل المختلفة، بما مكّنهم من التعرف إلى طبيعة العمل في قطاع المدفوعات والتكنولوجيا المالية، إلى جانب طرح أفكارهم والمشاركة في بيئة عمل قائمة على الابتكار والتعاون.

وقالت رنا المعيلي، الرئيس التنفيذي لشركة «سِناد»، إن البرنامج يعكس توجه الشركة للاستثمار في المواهب الشابة عبر تجربة تتجاوز التدريب التقليدي، وتوفر للمشاركين مساحة للتعلم والتجربة والمساهمة بأفكارهم داخل بيئة مهنية.

وأضافت أن الأفكار التي قدمها المشاركون وقدرتهم على التعلم والتطور تعكس الإمكانات التي تتمتع بها المواهب الشابة، مشيرةً إلى أهمية توفير فرص عملية تساعدهم على تطوير مهاراتهم والاستعداد لمساراتهم المهنية.

وأكدت المعيلي أن «سِناد» تعتزم مواصلة تطوير البرنامج في نسخه المقبلة وتوسيع أثره بما يتيح فرصاً أكبر للمواهب الوطنية.

ويأتي «Horizons» ضمن مبادرات «سِناد» لربط المعرفة الأكاديمية بالتجربة العملية، وتطوير كفاءات شابة قادرة على مواكبة التحولات في قطاع المدفوعات والتكنولوجيا المالية.

3058 رخصة جديدة لسيدات الأعمال في أبوظبي خلال النصف الأول

سجلت رائدات وسيدات الأعمال الإماراتيات في أبوظبي نموًا جديدًا في نشاطهن الاقتصادي، مع إصدار 3058 رخصة اقتصادية جديدة خلال النصف الأول من 2026، مقابل 2873 رخصة في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة بلغت 6.4%.

وبحسب بيانات سلطة أبوظبي للتسجيل، التابعة لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، توزعت الرخص الجديدة على مجموعة واسعة من الأنشطة والقطاعات، بما يعكس توسع حضور المرأة الإماراتية في منظومة الأعمال ودورها المتنامي في التنويع الاقتصادي.

وشملت الرخص الصادرة خلال الفترة من يناير إلى يونيو الرخص الاقتصادية العادية، و«تاجر أبوظبي»، و«المهن الحرة»، إلى جانب أنشطة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية.

وسجلت رخص «مبدعة»، المخصصة لدعم المواطنات الإماراتيات وتحويل مهاراتهن وإبداعاتهن إلى مشاريع اقتصادية، نموًا بنسبة 10.1% خلال النصف الأول من 2026، بعد ارتفاعها 33% خلال العام الماضي.

وتدعم منظومة الرخص المهنية والحرة توجه أبوظبي نحو الاستفادة من الخبرات والمهارات المتخصصة، وتسريع التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، بالتوازي مع توسيع قاعدة ريادة الأعمال الإماراتية.

وقال المدير العام لسلطة أبوظبي للتسجيل محمد منيف المنصوري إن استمرار نمو الرخص الاقتصادية المملوكة لسيدات الأعمال يعكس المكانة المتقدمة التي وصلت إليها المرأة الإماراتية في قطاع الأعمال، ودورها في تعزيز تنافسية اقتصاد أبوظبي. وأضاف أن السلطة تعمل على تطوير خدمات وحلول تساعد رائدات الأعمال على تحويل أفكارهن وطموحاتهن إلى مشاريع اقتصادية قابلة للنمو، بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

قراءة في التقرير الاقتصادي الفصلي.. البحرين تأثرت لكنها لم تتوقف

موسى عساف *

مع صدور التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الأول من عام 2026، لم أتوقف كثيرًا أمام رقم النمو أو التراجع بقدر ما توقفت أمام سؤال أظنه أكثر أهمية؛ كيف يتصرف اقتصاد بلد حين يتعرض، فجأة، لاعتداءات تهدد حركة الطيران والملاحة والتجارة وسلاسل الإمداد، وتضع الناس والمؤسسات أمام ظرف لم يكن اعتياديًّا بأي معنى؟

ربما لهذا السبب قرأت أرقام التقرير بصورة مختلفة؛ باعتبارها حكاية وطن واجه ظرفًا استثنائيًّا، واستطاع أن يبقي مؤسساته تعمل وأسواقه تتحرك، وأن يبدأ سريعًا في امتصاص تداعيات الاعتداءات الغاشمة، حيث يضع التقرير هذه الحقيقة في سياقها بوضوح. فالاقتصاد كان يسجل أداءً قويًّا في يناير وفبراير، قبل أن تأتي اعتداءات مارس وتفرض واقعًا مختلفًا على النشاط الاقتصادي.

وما يمنحني قدرًا أكبر من الثقة، وأنا أقرأ التقرير، أن الاقتصاد البحريني لم يخرج من الأزمة بلا أثر، لكنه أثبت أنه قادر على تحمّل الأثر وتجاوزه، وهذه في رأيي هي المسألة الأهم. ورغم تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.8 % تحت وطأة الانخفاض الحاد في النشاط النفطي والقيود على الملاحة عبر مضيق هرمز، إلا أن خلف هذا الرقم كانت هناك صورة أخرى أكثر دلالة؛ الاقتصاد غير النفطي واصل النمو بنسبة 2.2 %، وشكّل أكثر من 90 % من الناتج، فيما حققت 9 من أصل 13 نشاطًا غير نفطي نموًّا إيجابيًّا.

هنا تحديدًا لا أرى مجرد أرقام اقتصادية، بل أرى نتيجة سنوات من بناء اقتصاد أكثر تنوعًا، وأرى قدرة دولة ومجتمع وقطاع خاص على أن يواصلوا الحركة في أصعب الظروف. فالقوة الحقيقية لأي اقتصاد لا تظهر عندما تكون الطريق ممهدة، إنما عندما تضيق الخيارات ويظل قادرًا على الوقوف والتحرك إلى الأمام.

ولا شك أن القيمة الحقيقية لهذا التقرير لا تكمن في الأرقام التي وثقت ما جرى للاقتصاد البحريني خلال ثلاثة أشهر استثنائية، بقدر ما تكمن فيما تقوله لنا هذه الأرقام عن الذي صنع الفارق عند وقوع الأزمة.

فالتنويع الاقتصادي، والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وبناء المؤسسات، وتعزيز قدرة القطاع الخاص، لم تعد عناوين خطط واستراتيجيات للمستقبل، بل تحولت في لحظة الاختبار إلى عناصر قوة حقيقية خففت وطأة الصدمة وساعدت الاقتصاد على الصمود.

وما أراه اليوم، بعد قراءة هذه الأرقام، أن تأثر الاقتصاد بالأزمة كان أمرًا طبيعيًّا في ظل ظرف استثنائي بهذا الحجم، لكن البحرين أثبتت مرة أخرى أن لديها اقتصادًا قادرًا على امتصاص الصدمات، ودولة تعرف كيف تدير الأزمات، ومجتمعًا يعرف كيف يحافظ على تماسكه في أصعب الظروف. وفي اعتقادي أن هذه هي الرسالة الأهم بين كل أرقام التقرير؛ البحرين تأثرت، لكنها لم تتوقف.. وهذه وحدها حكاية تستحق أن تقرأ.

• عن جريدة البلاد البحرينية

"ألبا" تعزز فريقها الإداري بتعيينات جديدة في المالية والقانون والموارد البشرية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» عن ثلاثة تعيينات جديدة ضمن فريقها الإداري، في مجالات الشؤون المالية والقانونية والتطوير المؤسسي والموارد البشرية، ضمن توجه الشركة لتعزيز قدراتها القيادية ودعم أولوياتها الاستراتيجية والنمو طويل الأجل.

وشملت التعيينات ليلى القصاب مديرًا إداريًا للشؤون المالية اعتبارًا من 1 سبتمبر 2026، وتيمور طفيل مديرًا للشؤون القانونية اعتبارًا من 23 أغسطس، وعائشة سالم مديرًا للتطوير المؤسسي وتحليلات الموارد البشرية اعتبارًا من 6 سبتمبر.

وأكد الرئيس التنفيذي لـ«ألبا» علي البقالي أن التعيينات تعكس توجه الشركة لاستقطاب الكفاءات والخبرات القادرة على تعزيز الأداء والقدرات المؤسسية، ودعم الشركة خلال مرحلة نموها المقبلة.

وتنضم ليلى القصاب إلى «ألبا» بخبرة تتجاوز 20 عامًا في الشؤون المالية والاستراتيجية وتحول الأعمال، بعد أن شغلت منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في شركة «بنفت»، إلى جانب خبرات قيادية سابقة في «بي إن بي باريبا الشرق الأوسط» و«برايس ووترهاوس كوبرز».

وتحمل القصاب زمالة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة بمرتبة الشرف الأولى من جامعة كارديف، كما اجتازت برنامج أكسفورد التنفيذي للقيادات العليا في كلية سعيد لإدارة الأعمال.

أما تيمور طفيل، فيمتلك خبرة تزيد على 10 سنوات في الاستشارات القانونية وعمليات الدمج والاستحواذ والمعاملات المؤسسية والمسائل التنظيمية. وسبق له العمل لدى «التميمي ومشاركوه»، كما يحمل صفة محامٍ مرافِع في إنجلترا وويلز، وصنّفه دليل IFLR1000 في 2025 ضمن فئة «النجم الصاعد» في مجال الشركات والاندماج والاستحواذ في البحرين.

وتتمتع عائشة سالم بخبرة تمتد لنحو 10 سنوات في التطوير المؤسسي وتخطيط القوى العاملة وإدارة المواهب، وشغلت مؤخرًا منصب أخصائي أول لتخطيط القوى العاملة في «بابكو إنرجيز»، حيث عملت في مجالات تصميم الهياكل التنظيمية وإدارة الأداء والفاعلية المؤسسية.

وتأتي التعيينات في وقت تواصل فيه «ألبا»، أكبر مصهر للألمنيوم ذي موقع واحد في العالم، تعزيز هيكلها الإداري وقدراتها المؤسسية بما يدعم تنفيذ استراتيجيتها والنمو المستدام.

"البحرين الإسلامي" يحصد جائزة "أفضل بنك إسلامي في المملكة" لعام 2026

أعلن بنك البحرين الإسلامي (BisB) حصوله على جائزة «أفضل بنك إسلامي في مملكة البحرين» ضمن جوائز «يوروموني» للتمويل الإسلامي 2026، في تتويج لمسيرة تمتد منذ تأسيسه عام 1979 كأول بنك إسلامي في المملكة.

ويأتي التقدير في ظل توسع البنك في الحلول المصرفية الرقمية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدماته، إلى جانب تطوير منتجات الادخار والتمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وطور البنك منصة «المرشد» الشرعية المعززة بالذكاء الاصطناعي، والتي تعد الأولى من نوعها في البحرين، وتوفر للزبائن إرشادات شرعية فورية مرتبطة بالمنتجات والعقود المالية.

كما وسع البنك نطاق خدماته الرقمية، ومن بينها إمكانية فتح الحساب رقميًا للمقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وشملت محفظة الحلول الرقمية منتجات «سيف بلس»، والتمويل الفوري مقابل أرصدة «تجوري»، وفئات «تجوري بريميوم»، إلى جانب حساب الوديعة الاستثمارية الخاصة.

وفي قطاع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح بنك البحرين الإسلامي أول مؤسسة مالية في المملكة تتبنى تجريبيًا خدمة «اعرف عميلك الجماعية» عبر منصة المفتاح الإلكتروني المطور للأعمال، بما يتيح التحقق من بيانات الشركات بالاعتماد على مصادر حكومية موثوقة.

كما عزز البنك منظومة الأمن الرقمي عبر المصادقة البيومترية وضوابط الأجهزة الموثوقة والتحقق من الهوية باستخدام الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى عدم تسجيل أي تسريبات أو خسائر في بيانات الزبائن خلال 2025.

وقالت الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي، فاطمة العلوي، إن الجائزة تمثل امتدادًا لمسيرة البنك منذ تأسيسه كأول بنك إسلامي في البحرين عام 1979، مؤكدة أن المرحلة المقبلة ستواصل التركيز على الابتكار وتطوير تجربة مصرفية إسلامية أكثر سهولة وذكاءً.

وبالتزامن مع الجائزة، أطلق البنك حملته المؤسسية «مع الأول»، التي تستعرض محطات من مسيرته وريادته في الصيرفة الإسلامية منذ تأسيسه وحتى اليوم.

"الوطني - البحرين" ينضم إلى مكافآت الولاء الوظيفي

أعلن بنك الكويت الوطني – البحرين (NBK) انضمامه إلى برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي»، إحدى مبادرات صندوق الأمل، ضمن توجه البنك لتعزيز بيئة العمل وتقدير الموظفين ودعم الكفاءات الوطنية.

ويأتي انضمام البنك إلى البرنامج في إطار استراتيجيته للاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير قدرات الموظفين وتعزيز ثقافة التميز والابتكار، إلى جانب دعم المبادرات الوطنية التي تستهدف تقدير الكفاءات والاحتفاء بإسهاماتها المهنية.

وكشف البنك أن نسبة البحرنة بين موظفيه تبلغ 100%، إذ تشكل الكوادر الوطنية كامل قوته العاملة، فيما تمثل الكفاءات الشابة 37% من إجمالي الموظفين.

وتعكس هذه المؤشرات توجه البنك نحو استقطاب وتأهيل وتمكين الكفاءات البحرينية، والمساهمة في إعداد كوادر مصرفية وطنية قادرة على دعم نمو القطاع المالي والاقتصاد الوطني.

وقالت دلال حسين، نائب أول للرئيس ورئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية في بنك الكويت الوطني – البحرين، إن الانضمام إلى البرنامج يعزز توجه البنك نحو تقدير جهود موظفيه والاحتفاء بإسهاماتهم، وترسيخ ثقافة التقدير وتحفيز التميز داخل المؤسسة.

من جانبها، قالت الشيخة نورة بنت عيسى آل خليفة، ممثل صندوق الأمل، إن انضمام البنك يشكل إضافة للبرنامج ويعكس اهتمام المؤسسات بتقدير موظفيها وترسيخ أفضل الممارسات في مجال الاحتفاء بالكفاءات الوطنية.

ويستهدف برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي» تكريم الموظفين عن سنوات خدمتهم وإسهاماتهم في نجاح جهات عملهم، عبر تقديم مكافآت شهرية بإجمالي 18 ألف دينار بحريني لموظفي الجهات المشاركة.

بنك ABC يحصد 4 جوائز عالمية في إدارة النقد والمدفوعات

حصد بنك ABC أربع جوائز ضمن جوائز مجلة «جلوبال فاينانس» لأفضل البنوك في إدارة الخزينة والنقد لعام 2026، شملت جوائز إقليمية في إدارة النقد والسيولة والمدفوعات عبر الحدود، إلى جانب اختياره أفضل بنك لإدارة النقد في البحرين.

وفاز البنك بجائزة «أفضل بنك لإدارة النقد في الشرق الأوسط لعام 2026»، و*«أفضل بنك لإدارة السيولة طويلة الأجل في الشرق الأوسط»، إضافة إلى «أفضل حلول للمدفوعات عبر الحدود لقطاع الشركات في الشرق الأوسط»، و«أفضل بنك لإدارة النقد في البحرين»*.

وتعكس الجوائز توسع بنك ABC في حلول المعاملات المصرفية الرقمية، إذ توفر منصته للمعاملات المصرفية خدماتها عبر 15 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية والشرق الأقصى.

ويركز البنك على توفير حلول للشركات تشمل تمويل التجارة التقليدي والإسلامي، وتمويل سلاسل الإمداد وإدارة النقد والسيولة، بهدف تحسين رأس المال العامل ورفع الكفاءة التشغيلية ودعم توسع الأعمال عبر الأسواق.

وتتيح حلول إدارة النقد لدى بنك ABC للشركات والمؤسسات المالية إدارة المدفوعات والسيولة بصورة مركزية، وتبسيط عمليات التحصيل والتسويات، وتحسين توقعات التدفقات النقدية، إلى جانب المتابعة الفورية لمراكز النقد.

وتشمل الخدمات التحصيل الرقمي، والمعالجة الآلية للمدفوعات، وتجميع السيولة، والحسابات الافتراضية، وخدمة SWIFT gpi والربط المباشر بين الأنظمة، إضافة إلى أدوات متقدمة لإعداد التقارير.

وقال كريم اللبدي، رئيس المعاملات المصرفية للمجموعة، إن الجوائز تعكس استراتيجية البنك القائمة على الابتكار والتحول الرقمي والتركيز على احتياجات العملاء، مشيراً إلى استمرار العمل على تطوير حلول تساعد الشركات على النمو والتوسع الدولي ورفع كفاءتها ومرونتها التشغيلية.

وتبرز الجوائز المنافسة المتزايدة بين البنوك على تطوير خدمات الخزينة وإدارة السيولة والمدفوعات العابرة للحدود، وهي مجالات أصبحت فيها سرعة المعاملات والرؤية اللحظية للتدفقات النقدية والتكامل الرقمي عناصر رئيسية في الخدمات المصرفية المقدمة للشركات.

"كريدي مكس" تطلق بطاقة "الأعمال سيجنتشر" لإدارة مدفوعات الشركات

أعلنت «كريدي مكس»، المتخصصة في حلول الدفع الإلكتروني في البحرين، إطلاق بطاقة «الأعمال سيجنتشر» الجديدة، التي تستهدف مساعدة الشركات على إدارة مدفوعاتها ومصروفاتها بكفاءة أكبر، إلى جانب توفير مجموعة من الأدوات والخدمات الرقمية الداعمة للأعمال.
وصممت البطاقة لتوفير حلول أكثر مرونة للشركات في تنظيم النفقات والالتزامات وإدارة التدفقات النقدية، مع تقديم قيمة تتجاوز خدمات الدفع التقليدية لتشمل أدوات مرتبطة بالإنتاجية والتسويق وخدمة العملاء.
وتجمع البطاقة بين حلول إدارة المدفوعات وحزمة من الأدوات الرقمية التي تستهدف تعزيز تعاون فرق العمل وتطوير خدمة العملاء ودعم الحضور الرقمي للشركات.

وقال محمد السطيحي، رئيس الحسابات الاستراتيجية ورئيس دائرة خدمات الزبائن والمبيعات بالإنابة في «كريدي مكس»، إن الشركات تقيس جدوى المنتجات المالية بقدرتها على تحقيق أثر ملموس في عملياتها، مشيرًا إلى أن البطاقة الجديدة صُممت لتوفير تجربة دفع متكاملة تجمع بين سهولة الاستخدام ومزايا تتوافق مع احتياجات المؤسسات الحديثة.
وأضاف أن إطلاق «الأعمال سيجنتشر» يأتي ضمن توجه الشركة لتطوير منتجات متخصصة تستجيب لمتطلبات السوق وتساعد عملاءها من الشركات على تحقيق أهدافهم التشغيلية.
وتأتي البطاقة الجديدة في ظل تزايد توجه الشركات نحو رقمنة إدارة المدفوعات والمصروفات والاستفادة من الحلول المالية والتقنية لتحسين كفاءة العمليات وإدارة التدفقات النقدية.

"الهيرات" من بنك البحرين والكويت يمنح جائزتين بـ100 ألف دينار لكل فائز

أعلن بنك البحرين والكويت فوز عزيزة محمود حمود وإبراهيم خليل لطف الله بجائزتي «الهيرات» الكبرى لشهر يوليو، بقيمة 100 ألف دينار لكل منهما، ضمن برنامج الجوائز المرتبط بحساب الادخار.
وشملت سحوبات يوليو جوائز إضافية مخصصة لكبار المواطنين والمقيمين، حيث فازت بوران محمد أسيري بجائزة قدرها 20 ألف دينار، فيما حصلت الشيخة عهود عبدالرحمن آل خليفة على 10 آلاف دينار.
وفازت نور أحمد آل رحمة بجائزة المرأة، التي تمنح الفائزة راتباً شهرياً بقيمة 1,000 دينار لمدة خمس سنوات، بما يعادل إجمالي 60 ألف دينار على امتداد فترة الجائزة.
وتضمن برنامج «الهيرات» خلال يوليو جائزة أسبوعية بقيمة 10 آلاف دينار لفائز واحد، إلى جانب جوائز بقيمة 1,000 دينار لكل واحد من عشرة فائزين.
ويعتمد برنامج «الهيرات» على ربط فرص الفوز بحجم المدخرات، إذ يمنح كل رصيد بقيمة 50 ديناراً يتم الاحتفاظ به في الحساب فرصة واحدة

لدخول السحوبات، وفقاً للشروط والأحكام.
وأكد بنك البحرين والكويت أن البرنامج يأتي ضمن توجهه لتشجيع ثقافة الادخار ومكافأة العملاء، مع مواصلة تطوير الجوائز وتوفير فرص أسبوعية وشهرية وكبرى لمختلف شرائح العملاء.
ويتيح البنك فتح حساب «الهيرات» رقمياً عبر تطبيق BBK Mobile، في إطار توسيع الخدمات المصرفية الرقمية وتسهيل وصول العملاء إلى منتجات الادخار.

المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.